نظام الحكم والتنظيم الإداري في اليمن القديم

د. عبدالرشيد عبدالحافظ عبدالسميع*

ملخص:

يُعنى هذا البحث بدراسة نظام الحكم والتنظيم الإداري في الممالك اليمنية القديمة في عصور ما قبل الإسلام. وقد تم تقسيم البحث إلى فصلين:

تناول الفصل الأول دراسة نظام الحكم في اليمن القديم، من خلال مبحثين؛ خُصِّص المبحث الأول لدراسة طبيعة نظام الحكم في الممالك اليمنية القديمة، وتمت فيه مناقشة الرأي السائد لدى أغلب الباحثين في التاريخ اليمني القديم الذين يصورون نظام الحكم في عصر الحكام الأوائل للممالك اليمنية القديمة المسمّون بـ (المكارب) بأنه كان نظاماً دينياً (ثيوقراطياً) مختلفاً عن النظام الذي ساد لاحقاً في عصر الملوك، وتم بعد ذلك بيان أسلوب تعاقب الحكام على السلطة، ثم دراسة ظاهرة الحضور الفاعل للقوى الاجتماعية في السلطة، الذي جسّده دور المجالس المتعددة ذات الصلاحيات الواسعة، وهو الأمر الذي حال دون إمكانية انفراد الحكام بالسلطة أو تمتعهم بسلطات مطلقة. وخُصِّص المبحث الثاني من الفصل الأول لبيان ملامح السلطات العامة في الدولة: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية.

وتناول الفصل الثاني دراسة التنظيم الإداري في اليمن القديم، من خلال مبحثين؛ خُصِّص المبحث الأول لدراسة الوظائف الإدارية المركزية، وخصِّص المبحث الثاني لدراسة نظام الإدارة المحلية؛ حيث تبيَّن وجود نظام متميز للإدارة المحلية يقوم على منح صلاحيات واسعة لأجهزة الحكم المحلي في إطار التبعية للملك وأجهزة الدولة المركزية.

* دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، عام ٢٠٠٠م، أستاذ فلسفة وتاريخ القانون المساعد، كلية الشريعة والقانون، قسم فلسفة وتاريخ القانون، جامعة صنعاء، الجمهورية اليمنية.

مقدمة:

ظل تاريخ اليمن القديم زمناً طويلاً رهين شواهده المدفونة تحت رمال الصحارى وأنقاض الخرائب، ولم تكن بعض النصوص الواردة في الكتب المقدسة، أو بعض روايات الكتاب الكلاسيكيين أو الإخباريين، قادرة على توفير الحد الأدنى من المعرفة بالتاريخ القديم لهذه المنطقة.

إلا أنه، ومنذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي، عندما بدأ تسلل بعض المهتمين وعلماء الآثار الغربيين إلى المواقع الأثرية للمنطقة؛ بدا أنها تختزن في جوفها كنوزاً أثرية مهمة، سرعان ما بدأت تبوح بأسرار التاريخ القديم لهذه المنطقة، وتبين مع تقدم البحث الأثري تبوؤها مركزاً مهماً بين حضارات الشرق القديم؛ الأمر الذي فرض إعادة رسم خريطة حضارات الشرق من جديد.

وعلى الرغم من أن التنقيبات الأثرية لم تستكمل في هذه المنطقة حتى الآن، فإن ما تم اكتشافه من نقوش وما تم نشره من دراسات متعلقة بتلك النقوش يسمح برسم صورة عامة لملامح تلك الحضارة في جوانبها المختلفة، ومن بينها طبيعة نظام الحكم والتنظيم الإداري.

ونقصد باليمن القديم: تلك المنطقة المعروفة لدى الكتاب الكلاسيكيين بـ (العربية السعيدة) (Arabia Felix)، حيث قامت ممالك متعددة – المتيقن لدينا حتى الآن وجود ست ممالك منها – هي: سبأ، وحضرموت، وأوسان، ومَعِين، وقِتْبَان، وحِمْيَر (سبأ وذو ريدان). ومن الناحية الزمنية: الفترة الزمنية التي تتحدث عنها النقوش المكتشفة والمنشورة حتى الآن، أي تقريباً منذ بداية الألف الأولى قبل الميلاد حتى ظهور الإسلام.

وتعتمد هذه الدراسة – التي تأتي من وجهة نظر الباحث في فلسفة القانون وتاريخه أحد المساقات الدراسية في كليات الحقوق والشريعة والقانون – على ما هو متاح من مصادر تطمئن إليها مناهج البحث العلمي، التي تقوم في الأساس على شواهد من النقوش التي تحكي أخبار عصرها، وعلى دراسات وأبحاث المتخصصين في الآثار اليمنية القديمة والتاريخ اليمني القديم المستندة

إلى تلك النقوش، دون التعويل على الروايات والأخبار التي قد نجدها لدى الكتاب الكلاسيكيين أو الإخباريين ما لم يكن لها صدى في النقوش.

وسنقسم الدراسة إلى فصلين، نتناول في **الفصل الأول**: نظام الحكم في اليمن القديم، ونتناول في **الفصل الثاني**: التنظيم الإداري في اليمن القديم.

الفصل الأول
نظام الحكم في اليمن القديم

في دراستنا لنظام الحكم في اليمن القديم سنتناول طبيعة هذا النظام والأسس التي قام عليها، بالإضافة إلى بيان طبيعة السلطات العامة للدولة، وذلك من خلال المبحثين التاليين:

- **المبحث الأول**: طبيعة نظام الحكم.
- **المبحث الثاني**: طبيعة السلطات العامة للدولة.

المبحث الأول
طبيعة نظام الحكم في اليمن القديم

لتعرف طبيعة نظام الحكم في اليمن القديم سنقف على بعض المسائل المهمة المتعلقة بهذا الشأن؛ فنبدأ أولاً بمناقشة الرأي السائد لدى الباحثين في التاريخ اليمني القديم بأن النظام السياسي في عصر (المكاربة) كان دينياً (ثيوقراطياً)، ثم صار مدنياً في عصر الملوك لاحقاً، ونتناول بعد ذلك أسلوب انتقال السلطة من السلف إلى الخلف، ثم نشير إلى طبيعة السلطات التي تمتع بها الحكام في الممالك اليمنية القديمة.

أولاً – نظام الحكم في اليمن القديم بين الطبيعة الدينية والمدنية:

الفكرة السائدة لدى أغلب الباحثين في تاريخ اليمن القديم، أن الحكام الأوائل في الممالك اليمنية القديمة كانوا حكاماً دينيين يلقبون بلقب (مكرب) وجمعه (مكارب)، الذي يعني – بحسب رأيهم – (أمير الكهنوت) أو (أمير القربان) أو المقرب بين الناس والآلهة؛ حيث كان (المكرب) كاهناً وحاكماً في آن

واحد، يجمع بيده السلطتين الدينية والمدنية؛ فهو بمنزلة (الباتيسي) عند الأكاديين و (أشاكو) عند الآشـوريين، وبعبارة أخرى إن نظام الحكم في عصر هؤلاء (المكاربة) – بحسب وجهة نظر هؤلاء الباحثين – كان دينياً (ثيوقراطياً) وفق المصطلح الغربي المعبِّر عن السلطة التي تجمع في بنيتها بين السلطتين الدينية والمدنية على النحو الذي كان قائماً في مصر القديمة أو العراق القديم، حيث حكم هؤلاء (المكاربة) حكماً إلهياً مقدساً، وكانوا هم الناطقين باسم الآلهة وظل الآلهة على الأرض(١).

وهناك من يشير إلى أن الممالك اليمنية: (سبأ)، و(حضرموت)، و(أوسان)، و(معين)، و(قتبان)، عرفت النظام الثيوقراطي، قبل أن تتحول إلى النظام الملكي المدني(٢) عندما استبدل (المكاربة) في عصور تالية لقب (ملك) باللقب السابق (مكرب). وقد بدأ هذا التحول في اللقب الملكي في (قتبان) ثم في (سبأ)(٣).

---

(١) **انظر:** جواد علي، (١٩٧٠م)، **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، دار العلم للملايين، بيروت، ومكتبة النهضة، بغداد، ط ١، ج ٢، ص ١٧٩، ج ٥، ص ص ١٨٩-١٩٠؛ وانظر للمؤلف نفسه: (١٩٨٠م)، "**أصول الحكم عند العرب الجنوبيين**"، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ٣١، ج ٢، ص ٤٨؛ منذر عبد الكريم البكر، **دراسات في تاريخ العرب قبل الإسلام**، بدون مكان نشر أو تاريخ، ص ص ١٧٧، ٢١٧؛ عبد الله حسن الشيبة، (٢٠٠٠م)، **دراسات في تاريخ اليمن القديم**، مكتبة الوعي الثوري، تعز، ط ١، ص ص ١٥-١٦؛ نيكولوس رودو كاناكيس، "**الحياة العامة للدول العربية الجنوبية**" (الفصل الثالث من كتاب: التاريخ العربي القديم) ترجمة فؤاد حسنين علي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص ص ١٢٤- ١٢٥؛ سبتينو موسكاتي، (بيروت ١٩٨٦م)، **الحضارات السامية القديمة**، ترجمة السيد يعقوب بكر، دار الرقي، ص ١٩٦. وانظر أيضاً:
Ryckmans, J. (1951), **L'Institution monarchique en Arabie meridionale avant L'Islam (Macin et Saba),** Louvian, Université de Louvian, p.52.
Grohmann, A., (1963) **Kulturgeschichte des Alten Orients, Dritter Abschnitt Vierter Unterabschnitt, Arabien**, München, S.121.

(٢) رودو كاناكيس، ص ١٢٤.

(٣) المرجع السابق، ص ١٢٥؛ وانظر: Grohmann, A. S. 121-122

وعرفت كل من (سبأ) و(حضرموت) و(أوسان) و(قتبان) لقب (مكرب)[٤]، أما في (معين) فلا تشير النقوش – المنشورة حتى الآن – إلى وجود لقب (مكرب) بل ملوك فقط. ومع ذلك يشار إلى أن السلطة كانت لدى الحكام المعينيين الأوائل قائمة على أسس ثيوقراطية، مثلما كان عليه الحال في (سبأ) و(قتبان)[٥].

ويرى هؤلاء الباحثون أنه مع اختفاء لقب (المكرب) وإحلال لقب (الملك) بدلاً منه؛ تحول نظام الحكم من حكم ديني ثيوقراطي إلى حكم مدني، عندما تخلى آخر (المكاربة) في الممالك اليمنية القديمة عن لقب (مكرب) واستبدل به لقب (ملك)؛ فانصرف الملك حينئذ إلى الأمور المدنية تاركاً الشؤون الدينية لرجال الدين[٦]، ومن ثم انقطعت صلة الملك بالمعبد، ولم يعد الرئيس المباشر له ولرجال الدين، وإن بقي الملك حامي الدين والمعبد؛ لما للمعبد من ارتباط بالدولة، ولما للاثنين من مصالح مشتركة مترابطة[٧].

ولا يوجد في النقوش تفسير ما للدوافع والأسباب التي حملت آخر (مكرب) في كل دولة من الدول اليمنية القديمة على تغيير لقبه القديم (مكرب) واتخاذه لقباً جديداً (ملك)[٨]؛ ولكن هناك من يرى أن هذا التغيير في اللقب وقع في نهاية مرحلة انتقال اجتماعي من الكهنوتية إلى المدنية استتبع التحول من اللقب الديني إلى اللقب المدني[٩]، وأن هؤلاء (المكاربة) تأثروا بالمظاهر التي كانت لدى الدول

---

(٤) **انظر:** حمود محمد جعفر السقاف، (١٩٩٤م)، " **أول نقش يذكر مكرب أوسان**"! مجلة ريدان، مؤسسة ريدان للدراسات الأثرية والنقشية، عدن، ع٦، ص ١١١، أسمهان سعيد الجرو، (٢٠٠٢م)، **موجز التاريخ السياسي لجنوب الجزيرة العربية (اليمن القديم)**، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، ط ١، ص ١٠٧.

(٥) Grohmann, A., S. 122; Ryckmans, J., **L'Institution monarchique**, P. P. 52,55.

(٦) جواد علي، **المفصل**، ج ٥، ص ١٩٠؛ عبد الله حسن الشيبة، **دراسات في تاريخ اليمن القديم** ، ص ٥٤؛ رودو كاناكيس، ص ١٢٤.

(٧) جواد علي، المرجع السابق، ص١٩١.

(٨) المرجع السابق، ص١٩٠.

(٩) رودو كاناكيس، ص ص ١٢٤-١٢٥.

المعاصرة لهم التي تلقب حكامها بلقب (ملك)، وهي دول كبيرة ذات جاه وسلطان، فأراد أولئك الحكام – حكام الممالك اليمنية – التشبه بهم ومحاكاتهم، فغيروا لقبهم؛ ليظهروا أنهم ليسوا بأقل شأناً من أقرانهم الملوك(١٠).

ولا يوجد ما يشير إلى أن التغيير الذي حدث – أي الانتقال من عصر (المكارب) إلى عصر (الملوك) – كان تغييراً قسرياً رافقته مظاهر عنيفة(١١)، أي أن يكون قد جاء نتيجة انقلاب عسكري أو ثورة، بل لم يأت حتى عند تغيير أسرة حاكمة بأسرة أخرى؛ وإنما على العكس من ذلك كان آخر (مكرب) ذاته هو الذي اتخذ لنفسه لقب (ملك)، حيث إن آخر (مكرب) من مكربي سبأ (كرب إل وتر) هو الذي افتتح العهد الملكي في سبأ باتخاذه لقب (ملك)(١٢). وربما كان هذا أيضاً هو حال الحاكم القتباني (يدع أب ذي بين)(١٣).

ويبدو أن أساس هذا التصور الشائع لطبيعة نظام الحكم في اليمن القديم في عصر (المكارب) يعود إلى فرضيات Fritz Hommel المنشورة لدى: (Nielsen, D. ed.) في: (Handbuch der Altarabischen Altertumskunde, 1927) التي أخذها الباحثون في تاريخ اليمن القديم حقائق ومسلمات لا يمكن التشكيك فيها، ثم أضحت عقيدة جامدة لديهم غير قابلة للنقد(١٤).

إلا أن بعض الباحثين المتأخرين ذهبوا إلى التشكيك في صحة هذا الاعتقاد السائد حول اختلاف طبيعة نظام الحكم بين عصر المكارب وعصر الملوك على

---

(١٠) جواد علي، **المفصل**، ج ٥، ص١٩٠؛ "**أصول الحكم** "، ص ٤٨؛ رودو كاناكيس، ص ١٢٥.

(١١) رودو كاناكيس، ص ١٢٥؛ Grohmann, A., S.122.

(١٢) جواد علي، **المفصل**، ج ٥، ص ١٩٠؛ رودو كاناكيس، ص ١٢٥.

(١٣) Beeston, A.F. L. (1972), " **Kingship in Ancient South Arabia ",** Journal of the Economic and Social, History of the Orient, Leiden, Vol. XV, Part III, P.264.

(١٤) Beeston, A. F. L. (1977), **"Theocracy in the Sayhad Culture",** Proceedings of the Seminar for Arabian Studies London, Vol.7, P. 5.

النحو الذي أشرنا إليه آنفاً، وانتهوا إلى نبذ فكرة أن نظام الحكم كان دينياً (ثيوقراطياً) في عهد (المكارب)، ثم تحول إلى نظام حكم مدني عندما استبدل الحكام لقب (ملك) بلقب (مكرب)، وقالوا إنه لا يجوز النظر إلى هذا التبديل على أنه تحول من نظام سياسي (ثيوقراطي) إلى نظام مدني(١٥).

وهذا الاتجاه الثاني هو الأولى بالقبول. ويمكن مناقشة الاتجاه الأول بما يلي:

١ – إن أصحاب الاتجاه الأول لا يبسطون أمامنا معالم ومظاهر واضحة لطبيعة النظام الثيوقراطي الذي يدَّعونه لعصر (المكاربة)، وما تميز به من ممارسات كهنوتية مختلفة عن عصر الملوك. بل إن من هؤلاء الباحثين من يعترف بأن النصوص اليمنية القديمة لا تشير إلى طبيعة الممارسة الكهنوتية للمكارب أو عن كيفية الأوامر الإلهية(١٦).

٢ – لا يورد أصحاب ذلك الاتجاه تبريراً مقنعاً للتحول من لقب (مكرب) إلى لقب (ملك)، وبخاصة أن هذا التحول لم يأت نتيجة انقلاب على السلطة الحاكمة، أو حتى نتيجة انتقال الحكم من أسرة إلى أخرى، بل إن الحاكم ذاته الذي كان يدعى (مكرباً) هو الذي اتخذ لنفسه اللقب الجديد (ملك).

---

(١٥) **انظر:** محمد عبد القادر بافقيه، (مايو ١٩٩٠م)، "**التكامل والوحدة في العربية السعيدة**"، مجلة المنارة الصادرة عن اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين فرع عدن، ع ٦، ص ١٨٢؛ وانظر للمؤلف نفسه: (١٩٩٣م)، **في العربية السعيدة (دراسات تاريخية قصيرة)**، ج ٢، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ط ١، ص ٧٦-٧٧، ولعل هذا الرأي جاء متأخراً لدى بافقيه حيث كان قبل ذلك قريباً من الرأي الأول، كما يظهر مما ورد في كتابه: (١٩٨٥م)، **تاريخ اليمن القديم** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص ٢٠٥. وانظر: كلاوس شيبمان، (٢٠٠٢م)، **تاريخ الممالك القديمة في جنوبي الجزيرة العربية**، ترجمة فاروق إسماعيل، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ص ص ١١٢-١١٣، **وانظر:** أيضاً:
Beeston, A. F. L.: - "**Kingship in Ancient South Arabia**", PP. 264-265. - "**Theocracy**", PP. 6-7.

(١٦) جواد علي، **المفصل**، ج ٥، ص١٩٠.

ولا يبدو مقنعاً تبرير بعض الباحثين للتحول من عصر (المكربية) إلى الملكية بأن الحاكم الملقب بالمكرب لم يُرِد أن يظهر أمام العالم الخارجي متخلفاً عن أقرانه الذين يحملون لقب ملك[١٧] إذا كانت (المكربية) نظاماً وفلسفة حكم مختلفة فعلاً عن الملكية.

٣ – لا يبدو أن ثمة سبيلاً مناسباً أمامنا لنتبين طبيعة وظيفة الحاكم، ومعرفة إذا ما كان حاكماً دينياً أم مدنياً، سوى دراسة نشاطات هذا الحاكم خلال فترة تولِّيه السلطة؛ وبحسب ما هو متوفر من نقوش، التي قام بدراستها Ryckmans, J.؛ فإن دراسته بيَّنت أن النشاطات الدينية التي كان يقوم بها (المكارب) كانت مهامّ ثانوية بجانب الوظائف المدنية الأساسية[١٨]. ولم يتم رصد ممارسات كهنوتية لدى الحكام الأوائل الملقبين (بالمكارب) مختلفة عن نظرائهم الملوك، بل ما حدث في الواقع ربما كان عكس ذلك، إذ إن بعض الملوك كانت لهم ممارسات دينية تفوق ما كانت لأقرانهم (المكارب)[١٩].

٤ – لا توجد حتى الآن أية أدلة أو دلائل مقنعة تشير إلى أن الحكام فيما يعرف بعصر (المكارب) استندوا في ممارساتهم للحكم إلى حق إلهي يخولهم القيام بهذا الدور، ويضفي على ممارساتهم صفة القداسة، أو يمنحهم حق الحديث باسم الآلهة، أو ادعاء النبوة ؛ ناهيك عن أن يكون هناك دليل يشير إلى أن أياً من هؤلاء (المكارب) أقام نفسه مقام الآلهة، أو وضع نفسه في مصافها على النحو الذي كان قائماً مثلاً في مصر القديمة أو العراق القديم[٢٠].

---

(١٧) جواد علي، المرجع السابق، ص ١٩٠؛ رودو كاناكيس، ص ١٢٥.

(١٨) **انظر: L'Institution monarchique, PP. 61-81** ,.Ryckmans, J؛ وانظر الإشارة إلى ذلك لدى: أ. ج. لوندن، (٢٠٠٤م)، **دولة مكربي سبأ**، ترجمة قائد محمد طربوش، إصدارات جامعة عدن، ط ١، ص ص ٢١٠-٢١١؛ Beeston, A. F. L., **"Theocracy"**, P. 6.

(١٩) Beeston, A. F. L. ,**"Theocracy"**, P.6.

(٢٠) جواد علي، " **أصول الحكم** "، ص ٥١.

وننتهي من كل هذا إلى أنه لا يوجد ما يؤكد وجود فلسفتي حكم مختلفتين في كل من عصر (المكاربة) وعصر (الملوك). وينبغي، إذن، إعادة النظر في المفهوم السائد لدى أغلب الباحثين في تاريخ اليمن القديم الذي يصوِّر نظام الحكم في عصر (المكاربة) على أنه كان نظاماً دينياً (ثيوقراطياً)، وأنه تحول بعد ذلك إلى نظام مدني في عصر الملوك.

والواقع أن الدين كان حاضراً بصورة قوية ومكثفة في الحياة الاجتماعية والسياسية طوال تاريخ اليمن القديم، سواء في عصر (المكاربة) أو العصور التالية. فقد ظل المجتمع اليمني مجتمعاً متديناً، وللعقيدة الدينية أثر بالغ في حياة أفراده حكاماً ومحكومين؛ يلوذون جميعاً بالآلهة ويفزعون إلى الشعائر والطقوس الدينية في السراء والضراء، يدل على ذلك: العدد الكبير من النقوش النذرية، والاعترافات العلنية، التي تم العثور عليها. بل إن الدين – كما توحي به النقوش – كان محور الحياة الخاصة والعامة لليمنيين القدماء، ولا تكاد النقوش تخلو من ذكر للآلهة في خاتمتها[٢١]. فالحاكم (مكرباً أو ملكاً) لا يقوم بعمل ذي شأن إلا ويكرِّسه للآلهة. وكغيره كان يتبرك بذكر الآلهة في كتاباته وأعماله، وينذر لها النذور، ويلتمس رضاها وتوفيقها وعطاءها؛ كأن يرجو منها أن تهب له مولوداً ذكراً صحيحاً صالحاً، أو تشفي له مريضاً، أو تنجيه من البلاء والآفات والأوبئة، أو تعيده سالماً غانماً من سفره أو حروبه ... إلخ، وكذلك يفعل سائر الناس[٢٢].

وتتجلى أهمية الدين في المجتمعات اليمنية القديمة من خلال تصورهم لأركان الدولة المتمثلة في علاقة ثلاثية قوامها (الإله، والحاكم، والشعب)؛ حيث

(٢١) يوسف محمد عبدالله، (١٩٩٠م)، **أوراق في تاريخ اليمن وآثاره**، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط ٢، ص ص ٥١-٥٢.

(٢٢) جواد علي، (٢٠٠٣م)، "**أصول الحكم**"، ص ٦١، أسمهان سعيد الجرو، **دراسات في التاريخ الحضاري لليمن القديم**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ص ٢٤٧.

تعبِّر هذه العلاقة عن التحالف والمؤاخاة والاندماج بين هذه الأركان[٢٣]. وفي مجتمع كهذا، من الطبيعي أن تكون للحاكم نشاطات دينية باعتباره أحد أفراد المجتمع، وكذلك باعتباره زعيماً لهذا الكيان الاجتماعي. فالممارسات الدينية للحكام (المكارب) لا تؤدي بالضرورة إلى أن يصبح الحاكم ذا صفة كهنوتية[٢٤]، ولا تعني أن النظام السياسي صار نظاماً دينياً (ثيوقراطياً) على النحو الذي نفهمه من هذا المصطلح الغربي؛ حيث الحاكم هو الكاهن الأعلى، وحيث أمور الحياة خاضعة لسيطرة رجال الدين؛ لكننا نستطيع أن نفهم ممارسات الحكام الدينية في اليمن القديم بالمقارنة مع الممارسة الدينية للحاكم في المجتمعات الإسلامية مثلاً؛ حيث يؤم الناس في الصلاة، ويشارك في إحياء المناسبات الدينية، ويهتم ببناء المساجد ورعاية الأوقاف الإسلامية، ويقوم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، ... إلخ، وكان هذا الوضع المتعلق بالممارسات الدينية للحكام قائماً سواء في عصر (المكارب) أو عصر (الملوك). وعلينا هنا إدراك أن تصور نظام سياسي واجتماعي قائم على أساس دنيوي محض، حيث الدين شأن فردي خالص ليس له دخل بالشأن العام، إنما هو ابتداع لم يُعهد إلا في الثقافة الأوربية منذ القرن الثامن عشر الميلادي فقط[٢٥].

ولنا أن نتساءل عن سبب هذا التصور السائد عن طبيعة نظام الحكم في عهد (المكاربة) على أنه كان دينياً (ثيوقراطياً) مختلفاً عن طبيعته المدنية في عصر الملوك؛ أنعزي هذا التصور إلى تفسير لفظ (مكرب) على أنه المقرب بين الناس

---

(٢٣) أسمهان سعيد الجرو، (ديسمبر ٢٠٠٠م)، "**المبدأ الأخلاقي لحقوق الإنسان في الديانة اليمنية القديمة**"، مجلة سبأ الصادرة عن جامعة عدن، ع ٩، ص ٣٣؛ وجاك ريكمانز، (١٩٨٧م)، "**حضارة اليمن قبل الإسلام**"، ترجمة علي محمد زيد، مجلة دراسات يمنية، ع ٢٨، ص ١٣٢؛ Grohmann, A., S. 121. وانظر النقش: CIH 455.

(٢٤) Beeston, A. F. L. , **"Kingship in Ancient South Arabia"**, P.266.

(٢٥) Beeston, A. F. L. ," **Theocracy**", P.7.

والآلهة؟ أم أن ذلك كان نتيجة للفكرة الخاطئة التي تقوم على إمكانية فهم طبيعة نظام الحكم وحسمها من خلال التفسير الأتيمولوجي Etymology – بدراسة أصل الكلمات وتاريخها – للقب (مكرب) ومقارنته مع اللغات الأخرى المعاصرة لها، وهنا لا يمكن الاستناد إلى شيء أكثر من أن هناك لفظ (كارابو) في الآكادية يعني ضمن ما يعني من معانٍ أخرى (يعبد)[٢٦]؟ أم أن هذا التصور جاء متأثراً بأنماط مشابهة واردة في التوراة[٢٧]؟ أم يمكن أن يعزى سبب الانسياق وراء هذا التصور لنظام الحكم في عصر المكاربة إلى مجرد إغراء القياس على نظم الحكم التي كانت سائدة في تلك العصور؟ ربما كان كل ذلك وارداً.

وإذا كنا قد انتهينا إلى ترجيح الاتجاه الثاني الذي يرى أنه لم تكن للقب (مكرب) تلك الدلالة التي أشار إليها أصحاب الاتجاه الأول، فما دلالته إذن؟ ثم ما دلالة تحول الحكام عن هذا اللقب إلى لقب (ملك) ؟.

يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى رأي لأحد الباحثين في تاريخ اليمن القديم، الذي يرى أن لقب (مكرب) جاء لتمييز حاكم الدولة التي تكونت من اتحاد عدة شعوب[٢٨] (قبائل) عن زعيم كل قبيلة دخلت في هذا الاتحاد، عندما كان

---

(٢٦) **انظر:** الإشارة إلى ذلك في:
Beeston, A. F. L., **"Kingship in Ancient South Arabia",** P.264.; **" Theocracy",** P. 6.

(٢٧) **انظر:** محمد عبد القادر بافقيه، "**التكامل والوحدة** "، ص ١٨٢.

(٢٨) تعني لفظة (شعب) في نقوش المسند وحدة اجتماعية أو تجمعاً بشرياً قد يكون قبيلة أو ما دونها أو ما هو أكبر منها، لكن ليس شرطاً أن يكون أساس هذه الوحدة الاجتماعية روابط الدم والنسب، بل إن الرابط هو جملة مصالح اقتصادية واجتماعية وسياسية. وقد تطلق على سكان مدينة، أو فئة من الفئات كأصحاب الحرفة الواحدة، ولم يرد في النقوش اليمنية القديمة لفظ (قبيلة) بل إن هذا اللفظ لم يعرف في اليمن إلا بعد الإسلام. انظر: مطهر علي الإرياني، (١٩٩٠م)، **نقوش مسندية وتعليقات**، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ط ٢، ص ص ٣١٠-٣١١؛ محمد عبد القادر بافقيه، **في العربية السعيدة**، ج ٢، ص ٩٠.

زعيم كل قبيلة يُدعى (ملكاً). فلقب (مكرب) جاء لتمييز الحاكم الأعلى للاتحاد (ملك الملوك) عن (ملك) كل قبيلة من هذه القبائل المنضوية في الاتحاد. فالمكربية، إذن، تعبير عن الصيغة الاتحادية الفيدرالية لنظام الحكم(٢٩). وربما أن لقب (ملك) زال عن زعماء القبائل بمرور الزمن، فلم يعد هناك ضير من عودة (المكارب) إلى استعمال لقب ملك.

ويدعم هذا التصور: تفسير لفظ (مكرب) بأنه المقرِّب بين الشعوب أو مجمع الشعوب(٣٠)، كما قد يؤيده أيضاً ملاحظة أن لقب (مكرب) عُرف في (سبأ) و (قتبان) ولم يعرف في (معين)، وقد كانت (سبأ) و(قتبان) هي القبائل المسيطرة في تحالف يضم (شعوباً) عدة، ولم يكن الحال كذلك في معين؛ لهذا لم تعرف لقب (مكرب)(٣١).

ثانياً – أسلوب الوصول إلى السلطة:

كان نظام الحكم في الممالك اليمنية القديمة ملكياً وراثياً (في عهد المكارب أو الملوك)، القاعدة فيه أن يخلف الابن أباه في الحكم، وفي العادة يكون هو

---

(٢٩) **انظر:** محمد عبد القادر بافقيه، "**التكامل والوحدة**"، ص ١٨٤؛ **في العربية السعيدة**، ج ٢، ص ٧٧. وانظر قريباً من هذا المعنى: Kingship in Ancient" South Arabia", P. 265. Beeston, A. F. L.,

(٣٠) انظر: Pirenne J. **Paléographie des inscriptions Sud-Arabes**, TomeI, Brussel, PP.144-145. وأيضاً: Ryckmans, J. (1956), **L'Institution monarchique**, P. 51.. وجاء في المعجم السبئي أن لفظ (مكرب) يعني: لقب رئيس حلف قبلي في الفترة المتقدمة. انظر **المعجم السبئي**، (١٩٨٢م)، تأليف: أ. ف. بيستون وآخرون، منشورات جامعة صنعاء، ودار نشريات بيترز، لوفان الجديدة، ومكتبة لبنان، بيروت، ص ٧٨.

(٣١) **انظر:** Beeston, A. F. L.,. "Kingship in Ancient South Arabia", P. 265. ويشير محمد عبد القادر بافقيه إلى أن (معين) كانت دولة مدينة، وأن ملكها كان يحكم مدينة أو مدينتين، وأنه ليس من الثابت أنها اتحدت أو تحالفت أو مدَّت نفوذها على مواقع وكيانات أخرى في الجوف، فهي لم تُخضع أو توحِّد أحداً، ولهذا لم يوجد فيها لقب (مكرب)، انظر: "**التكامل والوحدة** "، ص ١٨٥.

الابن الأكبر للملك[٣٢]. وفي حالات استثنائية قد يعهد الملك بالولاية من بعده إلى شخص آخر غير الابن الأكبر، نحو أن يعهد بالأمر إلى أخيه، وقد يتولى الحفيد الحكم بعد عمه أي لا تنتقل السلطة إلى ابن هذا الأخ، بل تعود إلى ابن الملك الأول[٣٣]. وقد يعيِّن الملك عدة أشخاص من أبنائه أو غيرهم يحكمون على التوالي من بعده، وإذا كان الملك عقيماً لا عقب له؛ فإنه يرثه حينئذ الأقرب إليه بصلة الدم، أو بحسب ما يراه وجهاء الأسرة التي ينتمي إليها الملك المتوفى[٣٤].

والنظام الملكي في الممالك اليمنية القديمة هو نظام ملكي قبلي، حيث إن الملك في الأصل هو زعيم القبيلة القوية في الدولة[٣٥]، أي هو في العادة أحد أبناء الأسرة ذات المكانة الرفيعة في قبيلته، وهذه القبيلة التي ينتمي إليها الملك هي القبيلة القوية والمؤثرة التي هي عماد الدولة؛ أي هي القبيلة التي جمعت القبائل من حولها أو تجمعت هذه القبائل حولها لتكوين الدولة. وقد يحدث أن يقوم شخص من أسرة أخرى بمنافسة الأسرة الحاكمة وينتزع السلطة منها، ويؤسس لأسرة حاكمة جديدة، حيث ينتقل الملك من بعده إلى أبنائه أو إخوته، وقد يقتصر الحكم عليه، فإذا زال حكمه زال بزواله اغتصاب السلطة من قبل تلك الأسرة[٣٦].

وهناك من الباحثين من أشار إلى وجود نظام لتعاقب القبائل على السلطة؛ فهو يرى – اعتماداً على قراءته التحليلية الخاصة للنقوش اليمنية القديمة – أنه في دولة

---

(٣٢) **انظر:** جواد علي، "**أصول الحكم**"، ص ٤٩؛ موسكاتي، **الحضارات السامية القديمة**، ص ١٩٧؛ وانظر أيضاً: Grohmann, A. S.138; Ryckmans, J., **L'Institution monarchique**, P.P. 38,41.

(٣٣) Grohmann, A., S. 128.; وانظر مناقشة Ryckmans, J. فيما يتعلق بالدولة المعينية في: L'Institution monarchique, PP. 38-41.

(٣٤) **انظر:** جواد علي، **المفصل**، ج ٥، ص ١٩٤.

(٣٥) **انظر:** محمد عبد القادر بافقيه، (١٩٨٧م)، **في العربية السعيدة**، ج١، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ص ٤٤.

(٣٦) جواد علي، **المفصل**، ج ٥، ص ص١٩٤-١٩٥.

(سبأ) كان هناك نظام تتعاقب بمقتضاه القبائل على الحكم، وأن هذا النظام ظل سارياً فيها مدة ألف عام ق. م، ثم فقد أهميته في القرنين الأول والثاني الميلاديين عندما تغيرت أسس النظام القائمة على التركيب القبلي للدولة، وظهرت قبائل (سمعي) و(همدان) و(سخيم) وأخرى غيرها لم تكن داخلة في مجلس الشيوخ ولم تشترك في نظام التعاقب، وتغيرت أيضاً البنية الداخلية للقبائل، وبرز دور (الأقيال) الوارثين للسلطة المحلية في القبائل(٣٧). وفي الدولة القتبانية فإن السلطة كانت تنتقل ضمن حدود دائرة طبقة من ذوي المكانة، لعلها داخل حدود الأسرة المالكة أو العشيرة المالكة، وانتقال السلطة الملكية من الأب إلى الابن في قتبان لم يكن إلا في حالات خاصة وإن لم تكن نادرة(٣٨)، ويشير إلى أن ما خرج به من قراءاته للنقوش في هذا الشأن يؤيده ما أورده Strabo نقلاً عن Eratosthenes حول ممالك جنوب جزيرة العرب عندما قال: "إن السلطة الملكية لا تنتقل من الأب إلى الابن بل إلى أكبر وليد يولد لذوي المكانة الرفيعة من الأشراف بعد ارتقاء الملك للعرش، ولهذا فما أن يرتقي الملك العرش، حتى تُعَد قائمة بالنساء الحوامل للشخصيات المرموقة من الأشراف، ويقام عليهن رقباء؛ لِيُعْلم من منهن تلد أول مولود ذكر. وتقضي أحكامهم أن ابن هذه المرأة يُحمل ليتلقى تربية ملكية، باعتباره وارثاً للعرش ووليا للعهد"(٣٩). ويرى هذا الباحث أن نظام التعاقب كان له أساس في ظواهر اجتماعية كثيرة وفي أمور الدولة(٤٠).

---

(٣٧) أ. ج. لوندين، (يناير ١٩٨٧م)، "**تطور نظام الدولة السبئية**"، ترجمة أبو بكر السقاف، مجلة اليمن الجديد، صنعاء، س ٦، ع ١، ص ٤٠، ص ص٤٤-٤٥.

(٣٨) أ. ج. لوندين، "**مبادئ وراثة العرش في اليمن القديم**"، مجلة ريدان، ع ٤، ص ص ٧١-٧٢.

(٣٩) المرجع السابق، ص ٧٠. وانظر:
Strabo. (2000), **Geograbhy**, Trans. H.L. Jones, the Loep Classical Library, London, Bk16, P.311.

(٤٠) **انظر:** أ. ج. لوندين، "**تطور نظام الدولة السبئية**"، ص ٤٠. وانظر:
Ryckmans, J. (1971), **" Some recent views on the public institutions of Saba (Ancient South Arabia)",** Proceedings of the Seminar for Arabian Studies, London, Vol. 1-3, P.24.

ومع أن القاعدة هي وراثة الحكم على النحو الذي ذكرناه، ومع أنه لا توجد شواهد بين أيدينا تشير إلى وجود نظام مطَّرد لانتخاب الحكام على النحو الذي عُرف لدى اليونان والرومان(٤١)، فإن بعض النقوش وروايات الإخباريين تشير إلى وجود حالات كان اعتلاء الملك للعرش فيها ناتجاً عن اختيار أو انتخاب من قبل هيئة كانت لها صلاحية انتخاب الملك(٤٢)؛ فالنقش المسمى (Ja 562) يذكر أن (أنمار يهأمن بن وهب إل يحز) انتقل من (بيت ذي غيمان) ليلي الحكم في (سلحين) بناءً على وقوع الاختيار عليه من هيئات معينة في الدولة(٤٣).

وقد أشار الهمداني في (الإكليل) إلى وجود حالات كان يتم تنصيب الملك فيها بالاختيار، حيث يقول: "وبأسفل المعافر قصر (ذي شمر) ويدخلون في قيالة حِمْيَر، وكانت أقوالها تكون في كل عصر ثمانين قيلاً من وجوه حِمْيَر وكهلان، فإذا حدث بالملك حدث، كانوا الذين يقيمون القائم من بعده، ويعقدون له العهد. وكان قيام الملك من قدماء حمير عن إجماع رأي كهلان، وفي الحديث عن رأي أقوال حِمْيَر فقط، وكانوا إذا لم يرتضوا بِخَلَف الملك تراضوا لِخيِّرهم وأدخلوا مكانه رجلاً ممن يلحق بدرجة الأقوال، فيتم الثمانين قيلاً، ولم يكن هذا في حِمْيَر إلا مرات يسيرة؛ لأن الملك لم يكن يعدو آل الرائش، إلا أن يتوفى الملك وأولاده صغاراً، أو يكل(٤٤)، فيفعل ذلك حتى يتدبر في سواه من آل الرائش"(٤٥).

ويبدو من كلام الهمداني أن هذا الاختيار كان يتم في الحالات الاستثنائية

---

(٤١) جواد علي، **المفصل**، ج ٥، ص ١٩٥.

(٤٢) Grohmann, A., S.131.

(٤٣) **انظر:** محمد عبد القادر بافقيه، (١٩٨٥م)، "**موجز تاريخ اليمن قبل الإسلام**"، في كتاب: مختارات من النقوش اليمنية القديمة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ص ص ٤٢-٤٣.

(٤٤) يصير كلالة، أي يموت ولا أولاد له.

(٤٥) أبو محمد الحسن بن أحمد الهمداني، (١٩٨٦م)، **الإكليل**، ج ٢، حققه محمد بن علي الأكوع الحوالي، منشورات المدينة، بيروت، ط ٣، ص ١٢٧.

التي أشار إليها: من عدم وجود خلف للملك المتوفى، أو كان له أولاد لا يزالون صغاراً، أو في حالة أن الملك لم يعهد لأحد من بعده[٤٦]؛ فتختار هذه الهيئة المكونة من ثمانين (قيلاً) خلفاً للملك السابق من آل الرائش ذاتها. وفي كلام الهمداني ما يشير إلى أن ذلك كان أمراً استثنائياً في مواجهة ظروف استثنائية، وأن الأصل والقاعدة هي الملكية الوراثية، حيث تنتقل السلطة من الأب إلى بنيه.

وفي مؤلفات الإخباريين إشارات إلى وجود حالات في اليمن القديم، كان يتم فيها تعيين الحاكم بالاختيار والانتخاب، حيث جاء في شرح القصيدة الحميرية: هناك "أبيات ثمانية يسمون المثامنة من حِمْيَر، ولا يصلح الملك لمن ملك من ملوك حِمْيَر إلَّا بهم، حتى يقيمه هؤلاء الثمانية، وإن اجتمعوا على عزله عزلوه"[٤٧]. وجاء في طرفة الأصحاب: "وأما الأقيال فهم كثيرون، وإنما سُمِّي القيل قيلاً؛ لأنه يخلف الملك في مجلسه، فيجلس مكانه ويحكم فلا يرد قوله، فمنهم المثامنة، وهم ثمانية رجال كانوا من حِمْيَر وكانوا ملوكاً على قومهم، وهم من تحت أيدي ملوك حِمْيَر، وأولادهم قبائل من حِمْيَر، ويسمَّون المثامنة، وكان من شأنهم ألَّا يتملك ملك من حِمْيَر إلا بإرادتهم، وإن اجتمعوا على عزله عزلوه"[٤٨]. ويفهم من النصين السابقين أن تنصيب الملوك كان يتم من خلال اختيار هؤلاء الذين يدعون (المثامنة). وقد يكون المقصود هو أن تدعيم سلطان الملك واستقرار حكمه مرهون برضا هذه الهيئة ودعمها[٤٩]. وعلى نحو (المثامنة) في حِمْيَر ربما كان هناك هيئة مماثلة في سبأ تسمى (المعاشرة)[٥٠].

---

(٤٦) **انظر:** جواد علي، **المفصل**، ج ٥، ص ١٩٦.

(٤٧) ملوك حِمْيَر وأقيال اليمن (قصيدة نشوان بن سعيد الحميري)، (١٩٨٥م)، وشرحها المسمى (خلاصة السيرة الجامعة لعجائب أخبار الملوك التبابعة) لمؤلف مجهول، تحقيق: علي بن إسماعيل المؤيد وإسماعيل أحمد الجرافي، دار الكلمة، صنعاء، ط ٣، ص ١٨٥.

(٤٨) ابن رسول (السلطان الملك الأشرف عمر بن يوسف بن رسول)، (١٩٨٥م)، **طرفة الأصحاب في معرفة الأنساب**، حققه ك. و. سترستين، منشورات المدينة، بيروت، ط ٢، ص ٧٣.

(٤٩) محمد عبد القادر بافقيه، **في العربية السعيدة**، ج ١، ص ١٢٦.

(٥٠) يوسف محمد عبد الله، **أوراق في تاريخ اليمن وآثاره**، ص ٣١٨.

ونشير في الأخير إلى ظاهرة حملتها إلينا النقوش اليمنية القديمة، التي تذكر أن بعض أبناء الملوك أو إخوانهم حملوا لقب (ملك) في حياة هؤلاء الملوك، ويُذكَرون معه في النقوش بهذه الصفة(٥١)، بل إن النصوص تذكر شخصين حملا لقب (ملك) في آن مع أنهما من أسرتين مختلفتين، وعثر على نص ورد فيه اسما شخصين حملا لقب (ملك) مع أنهما من أبوين مختلفين(٥٢).

وحيث إننا لا نملك دليلاً مقنعاً يحدد طبيعة حمل لقب (ملك) وتبعاته في حياة الملك الأصلي، فإن ذلك يفتح المجال لتفسيرات متعددة حول الأسباب التي أفرزت هذه الظاهرة. فقد يكون سبب ذلك هو رغبة الملك في أن يقوم هؤلاء بمعاونته على إدارة شؤون الحكم لكثرة هذه المهام، أو اضطراره لذلك بسبب المرض أو العجز، أو أن الهدف هو تأهيلهم للولاية من بعده بحيث يتم إكسابهم الخبرة من خلال الممارسة العملية في إدارة شؤون الحكم وسياسة الأمور في ظل رعاية الملك وتوجيهه، أو أن إضفاء لقب (ملك) على الشخص هو إشعار بأن هذا الشخص هو الذي سيرث الملك الحالي بعد وفاته، أو ربما أن حمل هذا اللقب لم يكن سوى إشارة إلى صلة حامله بالملك وعلاقة القربى به(٥٣).

وهناك من الباحثين من يشير إلى أنه كانت توجد وصاية حقيقية لولي العهد، وأن ولي العهد قد يقوم فعلاً بممارسة السلطة بالاشتراك مع أبيه، وهنا تكون السلطة مشتركة بين الملك وولي عهده، وأنه أحياناً كان يحكم أخوان اثنان في الوقت ذاته، وفي وقت متأخر من عهد سبأ وذي ريدان كان يحكم الوالد مع اثنين أو ثلاثة من أبنائه، حتى وجِد ملك كان يحكم مع اثنين من أحفاده(٥٤). وأن هذا النظام أصله معيني أو قتباني، ثم أخذت به سبأ بعد فتحها لقتبان(٥٥).

---

(٥١) **انظر:** النقوش: Ja 669, Res 2695, CIG 308, وإرياني ٦٩.

(٥٢) جواد علي، "**أصول الحكم**"، ص ٤٩.

(٥٣) جواد علي، **المفصل**، ج ٥، ص ١٩٥، ١٩٧، و"**أصول الحكم**"، ص ٤٩.

(٥٤) **انظر:** Grohmann, A., S.128. وانظر النقوش المشار إليها لديه.

(٥٥) موسكاتي، **الحضارات السامية القديمة**، ص ١٩٧.

وعند اعتلاء الملك الجديد للعرش كانت تتم مراسم احتفالية لتتويجه، ويعبر عن ذلك بـلفظ (هملقب) أي تلقب، حيث يتخذ الملك حينئذ لقباً خاصاً له. ويبدو أن مراسم التتويج هذه كانت تتم في أماكن محددة مخصصة لهذا الغرض، فملوك حضرموت كانوا يتخذون من حصن (أنودم) القريب من العاصمة (شبوة) مكاناً لإجراء مراسم تتويج الملك الجديد(٥٦)، وفي سبأ عندما يتولى الملك الحكم كان يتجه إلى معبد (أوام) في مأرب لتقديم القرابين للإله (المقة)، واستمر الحال على ذلك في عهد الملوك الحميريين(٥٧). ويبدو أن هذا الأمر كان له شبيه في الحضارات القديمة الأخرى كما في بلاد الرافدين(٥٨).

ثالثاً – مدى تمتع الحكام بالسلطة المطلقة:

يجمع الباحثون في تاريخ اليمن القديم على أن نظام الحكم في الممالك اليمنية القديمة لم يكن ملكياً تسلطياً مطلقاً؛ يستأثر فيه الحاكم بكل السلطات والصلاحيات، وينفرد بتقرير مصير الدولة، ويتدخل في كل شؤون الدولة صغيرها وكبيرها(٥٩)، بل على العكس من ذلك، فإن سلطات هؤلاء الحكام كانت

---

(٥٦) **انظر:** جواد علي، "**أصول الحكم**"، **(١٩٦٧م)**، ص ٥٢، أسمهان الجرو، **موجز التاريخ السياسي**، ص ١١٣. وقارن محمد عبد القادر بافقيه، **آثار ونقوش العقلة**، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ص ص ٤٦-٤٧.

(٥٧) **انظر:** إبراهيم الصلوي، (١٩٩٦م)، "**نقش جديد من وادي ورور**"، مجلة كلية الآداب، جامعة صنعاء، ع ١٩، ص ٢٩.

(٥٨) **انظر:** عبد الرضا الطعان، **الفكر السياسي في العراق القديم**، (١٩٨٦م)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط ٢، ج ١، ص ٢٥٠. وجاء فيه "ويوم ارتقاء العرش تجري احتفالات دينية يمنح أثناءها الأمير المعين اسمه الملكي، ويقلد الشعارات رمز السلطة الإلهية، وتقام هذه الاحتفالات في (آشور) مدينة الإمبراطورية الآشورية المقدسة، وليس في المقر الملكي، إن كان في (نينوى) أو أي مدينة أخرى".

(٥٩) **انظر:** جواد علي، "**أصول الحكم**"، ص ٥٣؛ أ. ج. لوندين، "**تطور نظام الدولة السبئية**"، ص ٤١؛ وانظر أيضاً:
Grohmann, A., S. 127; Beeston, A. F. L. **,"Kingship in Ancient South Arabia",** P. 263.

محكومة بقيود عدَّة، تحد من طغيان سلطانهم، وتسمح بمشاركة كبيرة للأمة؛ فقد كان هناك تمثيل واسع للطبقات والفئات الاجتماعية المتعددة في السلطة(٦٠)، كما كان للمعبد صوت في إصدار التشريعات والقرارات المهمة، وتذكر النقوش أن المعبد كان يستشار في المسائل المهمة(٦١). وكان الحاكم مقيداً بآراء القبائل ومعبراً عن إرادتها ومصالحها(٦٢)، فالحاكم ملزم بأخذ رأي المجالس العامة عند إصدار القوانين أو اتخاذ القرارات المهمة، وكانت القبائل ممثَّلة في الهيئات التشريعية، وإدارة البلاد بيدها(٦٣)، وقد حدت هذه الشواهد بأحد الباحثين إلى القول: "إن الحاكم في العربية الجنوبية (اليمن) – خلال الفترة المبكرة على الأقل – كان بمنزلة الرئيس التنفيذي للشعب وليس حاكماً مطلقاً، وهو يقوم بدور مقرر ومعلن لقرارات المجلس"(٦٤)، ويقول باحث آخر: إن الحكام في سبأ "لم يكونوا يمثلون السلطة العليا، بل كانوا فقط ممثلين لهيئة ما عليا ذات سيادة، ويظهر من النقوش ذات الطابع القانوني أن هذه الهيئة كانت مجلس الشيوخ [المسود]"(٦٥).

وعند دراسة النقش المسمى (RES 3566 = Gl 1600) المعروف لدى الباحثين في التاريخ اليمني القديم بالدستور القتباني، يتبين مدى تأثير المجالس العامة وسلطاتها القوية وصلاحيتها الواسعة في إصدار التشريعات والقرارات المهمة.

وإلى جانب ذلك هناك إشارات إلى أن الملوك اصطفوا لأنفسهم حاشية من

---

(٦٠) Grohmann, A., S. 127.

(٦١) جواد علي، **المفصل**، ج ٥، ص٢١٤. وانظر النقوش المشار إليها لديهما. وانظر: Grohmann, A., S. 128

(٦٢) Grohmann, A., s. 127-129.

(٦٣) رودو كاناكيس، ص ١٣٣.

(٦٤) Beeston, A. F. L. **,"Kingship in Ancient South Arabia"**, P. 263

(٦٥) أ. ج. لوندين، "**تطور نظام الدولة السبئية**"، ص ٤٢.

أهل الرأي والتجربة والخبرة جعلوها هيئة استشارية تقدم لهم الرأي والمشورة(٦٦)، وكانت المجالس الاستشارية مكونة من سائر القبائل، ولم يحرم منها إلا التابعون الذين كانوا يعملون في الأرض(٦٧).

ويبدو مما تقدم أن نظام الحكم في الدول اليمنية القديمة كان نظاماً تقدمياً إذا ما قورن بأنظمة الحكم الأخرى في تلك العصور(٦٨)، وعلى نحو خاص الطابع التمثيلي للأمة، ومشاركتها في السلطة بصورة ما، حتى وإن كان هذا التمثيل مقتصراً على السادة والأشراف والوجهاء وكبار الملاك وكبار الموظفين؛ إلا أنه على أية حال لا يسمح للحاكم بالانفراد بالسلطة والتمتع بسلطات مطلقة(٦٩).

وفي العصور المتأخرة في فترة ما بعد الميلاد يبدو أن المجالس العامة والاستشارية فقدت الكثير من صلاحياتها ونفوذها، وحدث أن تجاوز الملوك دور هذه المجالس وانفردوا بالسلطة، وربما تلاشى دور هذه المجالس، حيث لم تعد تذكر في النقوش. فمنذ القرن الثالث الميلادي اختفت الإشارة إلى أهم المجالس العامة وهو مجلس (المسود). وفي هذه الفترة كانت قد حصلت تحولات اجتماعية وسياسية في اتجاه زيادة نفوذ القوى المحلية من (الأقيال) و (الأذواء) وسادات القبائل في مناطقهم على حساب السلطة المركزية والهيئات المركزية(٧٠).

ولا شك أن طبيعة أنظمة الحكم في الممالك اليمنية القديمة التي تقوم على المشاركة والتمثيل الشعبي وعدم انفراد الحاكم بالسلطة مثَّلت حالة متطورة في كيفية إدارة شؤون الدولة، وبخاصة أنها اتسمت بسمات محلية خالصة مرتبطة بظروف جغرافية واجتماعية معينة. وبصدد تفسير هذه الظاهرة يشير أحد

(٦٦) **انظر:** جواد علي، **المفصل**، ج ٥، ص ٢٢٩.
(٦٧) رودو كاناكيس، ص ١٣٣.
(٦٨) **انظر:** جواد علي، **المفصل**، ج ٥، ص ٢١٣.
(٦٩) **انظر:** المرجع السابق، ص ٢٤٣؛ رودو كاناكيس، ص ١٣٣.
(٧٠) جواد علي، المرجع السابق، ص ٢٣٠؛ رودو كاناكيس، ص ١٣٧.

الباحثين إلى ظروف المنطقة الطبيعية؛ حيث تنعدم فيها الأنهار الدائمة الجريان، وحيث الأمطار فيها موسمية، والأرض صخرية تقلل من إمكانية الانتفاع بحيز واسع من التربة؛ لهذا احتاج أهل المنطقة إلى أسلوب من العمل في معاشهم يقوم على سلطة قوية ورشيدة توحد قبائلهم وتشرك أعيانهم وساداتهم في الحكم، وأسلوب من العمل المنظم المنتظم الذي لا يتحقق إلا بإرادة جماعية قوية وتكاتف قوى متحدة(٧١). ويمكن أن نضيف إلى ذلك بعض العوامل التي قد تعيننا على فهم هذه الظاهرة، ومنها:

١ – عدم وجود عقيدة تأليه الحكام أو اعتبارهم من طبيعة مقدسة، ونحن نعلم أن الطبيعة المقدسة للحاكم هي التي تؤدي إلى إطلاق يده في السلطة دون أية قيود أو ضوابط. والذي حدث في اليمن القديم كان على العكس من ذلك، فالحكام لم يكونوا يختلفون أو يتميزون عن بقية أفراد الشعب من هذه الناحية، فجميعهم أبناء الإله، وإن كان الحاكم هو كبيرهم(٧٢).

٢ – طبيعة تضاريس المنطقة؛ حيث سلاسل الجبال العالية المنيعة، والأودية الضيقة، والصحارى الشاسعة، التي تشكل عوائق مادية طبيعية تتيح لقاطنيها التحصُّن فيها والمقاومة لفترات طويلة وتوفير ملاذات آمنة تستعصي على المهاجمين لها، وهو الأمر الذي يجعل السلطة المركزية

---

(٧١) يوسف محمد عبد الله، **أوراق في تاريخ اليمن وآثاره**، ص ص ٥٤-٥٥.

(٧٢) **انظر**: أسمهان الجرو، "**المبدأ الأخلاقي لحقوق الإنسان**"، ص ص ٣٣-٣٤، وانظر:
Beeston, A. F. L., **"Kingship in Ancient South Arabia"**, P. 267
ومن المظاهر التي تميز بها المكارب والملوك اختيار أسماء خاصة بهم تقتصر عليهم وحدهم ولا تستخدم أبداً من قبل الآخرين، حيث وجد أن المكارب والملوك القدامى كانت أسماؤهم تختار دائماً من قائمة تتكون من ستة أسماء، وألقابهم تختار من قائمة تتضمن أربعة ألقاب هي: وتر، وبين، وذرح، وينف، انظر: أ. ج. لوندين، "**مبادئ وراثة العرش في اليمن القديم**"، ص ص ٧٠-٧١. وانظر أيضاً:
Beeston, A. F. L. (1978), **"Epigraphic South Arabian Nomenclature"**, Raydan,, The Yemeni Centre For Cultural and Archaeological Research, Aden. Vol. 1, P.19.

عاجزة عن الوصول الفوري إلى هذه المناطق وفرض هيمنتها عليها بسهولة، فلم يعد أمام الدولة المركزية من سبيل سوى اتِّباع سياسة استرضاء القبائل، والتعايش معها، ومنحها سلطات محلية واسعة، وقبول مشاركتها في السلطة من خلال المجالس العامة.

٣ – يمكن تفسير ذلك أيضاً بوجود ممالك متعددة متعاصرة، متنافسة فيما بينها، تسعى كل منها إلى استرضاء القبائل واحتوائها، وكانت كل دولة تخشى من ميل قبائلها إلى دولة أخرى منافسة لها، فتعمد إلى إشراك زعمائها في السلطة وعدم التضييق عليها.

٤ – ويمكن في الأخير إرجاع هذه الظاهرة إلى سبب مهم وهو المتعلق بظروف قيام تلك الدول؛ حيث تكونت هذه الدول من خلال اتحاد عدة قبائل، فاحتفظت كل قبيلة لنفسها بسلطات محلية واسعة، وكان لا بد لهذه القبائل أن تشارك أيضاً في السلطة المركزية، وتم لها ذلك من خلال تمثيلها في المجالس العامة.

المبحث الثاني
طبيعة السلطات العامة في الدولة

عند ذكر السلطات العامة في الدولة يتبادر إلى أذهاننا التقسيم السائد للسلطات العامة في الدول الحديثة إلى: السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية، في إطار مبدأ الفصل بين هذه السلطات، وفق المفاهيم الدستورية الحديثة. ولكن عندما يكون الأمر متعلقاً بالعصر الذي تتناوله هذه الدراسة، من الطبيعي أن ننحي جانباً مثل هذه التصورات والمفاهيم الحديثة؛ لأننا ببساطة لن نستطيع – وفق النقوش والنصوص المتاحة – أن نتبين وجود هيئات مُعيَّنة يختص بعضها بالإدارة وأخرى بالتشريع وثالثة بالقضاء[٧٣]، ولا مجال للحديث عن مبدأ الفصل بين السلطات في ظل تلك الممالك القديمة. وعليه

(٧٣) **انظر**: رودو كاناكيس، ص ١٣٦.

فإننا عندما نتناول بالدراسة طبيعة السلطات العامة في الدولة في اليمن القديم فإننا نعمد فقط إلى التمييز بين هذه النشاطات على أساس موضوعها بغرض الدراسة فقط.

وعلى هذا الأساس سنتناول بالدراسة طبيعة السلطات العامة التنفيذية والتشريعية والقضائية في الممالك اليمنية القديمة.

أولاً – السلطة التنفيذية:

كان الملك هو رأس السلطة التنفيذية والحاكم الأعلى للدولة، وهو الذي يقوم بتعيين كبار الموظفين في الوظائف التنفيذية العليا في بلاطه وفي هيئات الدولة(٧٤) وأجهزتها المركزية وفي أقاليم المملكة ومدنها، وهو الذي يأمر بإقامة المنشآت العامة الكبرى كبناء الحصون وأسوار المدن والسدود وأنظمة الري والطرق والمعابد ... إلخ، وهو الذي يتولى رعاية تنفيذ القوانين والأنظمة ومراقبته، وتطبيق العقوبات على المخالفين لها، ويتولى نشر القوانين وإعلانها ليعلم بها الجميع. وفي المجال العسكري كان الملك هو القائد الأعلى للجيش، وهو الذي يقود المعارك الحربية(٧٥).

وكان يوجد (كبير) على موظفي الملك يمكن وصفه برئيس الوزراء أو رئيس الحكومة، وكان هناك أكابر (جمع كبير) بمنزلة محافظين على المدن(٧٦).

ويبدو أن جهازاً إدارياً متكاملاً كان قائماً، يعمل فيه موظفون في وظائف متدرجة، وأن هؤلاء الموظفين كوَّنوا طبقة أصبح لها نفوذ؛ حيث ورد أنه في (معين) كان مجلس يضم ممثلي الموظفين، ويتمتع بصلاحيات ونفوذ(٧٧).

---

(٧٤) ورد في النقوش اليمنية القديمة لفظ (دولت) بمعنى دولة أو مملكة، انظر **المعجم السبئي**، ص ٣٦.

(٧٥) **انظر:** أسمهان الجرو، "**المبدأ الأخلاقي لحقوق الإنسان**"، ص ٣٤؛ وانظر: "Beeston, A. F. L., Kingship in Ancient South Arabia, p. 263. "

وانظر: أيضاً النقش: Ja 645.

(٧٦) **انظر:** رودو كاناكيس، ص ١٣٩.

(٧٧) المرجع السابق، ص ص١٣٨- ١٤١.

وكانت للمجالس العامة في عاصمة الدولة – نحو مجلس (المسود) – صلاحيات تنفيذية؛ فهي تشارك الملك في تعيين الموظفين وفي ممارسة بعض المهام التنفيذية(٧٨)، وإلى جانب ذلك كانت هذه المجالس تبدي آراءها فيما يتعلق بالمسائل الكبرى التي يتوقف عليها مصير البلاد، مثل: إعلان الحرب، أو عقد صلح، ونحو ذلك(٧٩). وكانت مشاركة المجالس فاعلة وحقيقية، الأمر الذي جعل بعض الباحثين – كما ذكرنا آنفاً – يشيرون إلى أن الملك كان مجرد الرئيس التنفيذي للمجالس.

ومارست المجالس المحلية اختصاصات تنفيذية في نطاق إقليمها(٨٠). كما أن المعابد أدت دوراً رئيسياً في الحياة السياسية والاجتماعية، وبمثل ما كانت مكاناً للعبادة، كانت أيضاً مركزاً للحياة الإدارية، وبخاصة حفظ سجلات الأراضي، وتحصيل العُشْر والضريبة، وكانت هناك نُسَخ من المراسيم الملكية والعقود العامة والخاصة محفورة على حجارة جدران المعابد(٨١).

ثانياً – السلطة التشريعية :

كانت سلطة التشريع في الممالك اليمنية القديمة مخوَّلة لهيئة تتكون من الملك وبعض المجالس العامة، فالسلطة التشريعية هي هيئة واسعة والملك كان مجرد عضو فيها(٨٢). وتختلف تسمية هذه المجالس من مملكة إلى أخرى؛ ففي سبأ تذكر النقوش مجلس "المسود" و"مسخنن"، وفي معين "المسود"، وفي قتبان "المسود" و "الطبن"، وربما كانت هناك مجالس أخرى أيضاً.

ولكن لوحظ في العصور المتأخرة بعد الميلاد غياب اسم المجالس

---

(٧٨) المرجع السابق، ص ١٤١.

(٧٩) جواد علي، **المفصل**، ج ٥، ص ٢٢٩.

(٨٠) **انظر النقشين:** Gl 1563, RES 4907.

(٨١) **انظر:** أسمهان الجرو، **دراسات في التاريخ الحضاري لليمن القديم**، ص ١٦٥؛ جاك ريكمانز، "**حضارة اليمن قبل الإسلام**"، ص ١٣٢، وانظر النقش: Gl 516 = RES 3959.

(٨٢) Beeston, A. F. L., Kingship in Ancient South Arabia", P. 262.".

التشريعية في النقوش، وفُسِّر ذلك بأنه دليل على انحسار دورها وتأثيرها بسبب ظروف سياسية واجتماعية جديدة(٨٣)

وإذا كانت قد وجدت حالات قليلة انفرد فيها الملك بإصدار التشريع دون مساهمة من المجالس العامة(٨٤)، فهناك أيضاً إشارات إلى حالة ربما حدث فيها أن استقلت المجالس العامة بإصدار التشريعات دون مشاركة من الملك أو موافقته عليها.

وعلى الرغم من أنه لا يوجد بين أيدينا نص لتشريع يُشار فيه صراحة إلى صدوره بواسطة هذه المجالس دون موافقة الملك، فإن هناك إشارات إلى حدوث أمر كهذا، وهو ما يمكن استنتاجه من قراءة النقش (RES 3566 = Gl 1600) المعروف بالدستور القتباني، حيث يبدو فيه أن مجلس (الطبن) وبعض أعضاء مجلس (المسود) وآخرين كانوا قد أصدروا تشريعات دون مشاركة من الملك وربما ضد رغباته(٨٥).

ويكتسب هذا النص – المعروف بالدستور القتباني – أهمية كبيرة في بيان أسلوب سن التشريعات في اليمن القديم. وإن كان هناك قدر من المبالغة في إطلاق وصف "دستور" عليه؛ إذ لم يتضمن سوى بعض قواعد تتعلق بسلطة التشريع، إلا أن المؤرخين لم يجازفوا كثيراً في إضفاء وصف "دستور" عليه، فالقواعد التي تضمنها هذا النص هي قواعد دستورية بكل تأكيد وإن كانت قواعد محدودة متعلقة بمسألة سن القوانين فقط.

ويبدو أن القضية الرئيسية التي جاء هذا النص لمعالجتها هي ضرورة أن تصدر القرارات والتشريعات بإذن الملك وموافقته وتصديقه عليها، ثم التأكيد

---

(٨٣) **انظر:** جواد علي، **المفصل**، ج ٥، ص ٢٣٠، ٢٤٤؛ Grohmann, A., S. 129.

(٨٤) **انظر النقشين:** RES 3910, RES 3699. وانظر:
"Beeston, A. F. L., Kingship in Ancient South Arabia", P. 262.

(٨٥) **انظر:** Koratayev, A. (1997), **"A Socio-political Conflict in the Qatabanian Kingdom"**, Proceedings of the Seminar for Arabian Studies, London, vol. 27, PP. 143-144.

على المبادئ التي تنطلق منها عملية إصدار القوانين؛ بالإشارة إلى أن ذلك يهدف إلى توفير السكينة والهدوء والأمان، وحفظ الأموال والممتلكات لأبناء قتبان وبناتها!.

والظاهر أن سن هذه القواعد الدستورية قد جاء عقب صدور تشريعات من مجلس (الطبن) دون موافقة الملك وضد رغباته؛ ولهذا دعا الملك إلى اجتماع موسع استثنائي، ضم كل المجالس العامة في المملكة، لكي يكون لهذا الاجتماع قوة قانونية وفعلية كبيرة يتمكن بها من إبطال التشريعات التي أصدرها مجلس (الطبن) بالاشتراك مع بعض أعضاء (المسود) وآخرين في وقت سابق دون مشاركة وموافقة من الملك. فهذا الاجتماع الحاشد الذي ضم كل المجالس والقوى المؤثرة في المجتمع كان بمنزلة هيئة تأسيسية مؤهلة لوضع قواعد دستورية، ومهمتها هنا وضع القواعد الدستورية المتعلقة بسن التشريعات.

ونستطيع أن نتبين من قراءة هذا النص:

- وجود ما يمكن أن نطلق عليها مشروعية دستورية، حيث مؤسسات الدولة تمارس مهامها وصلاحياتها بما فيها الملك نفسه وفق ضوابط وقواعد تحتكم إليها.
- أن هذا النص قد حدَّد بوضوح الهيئة التي لها صلاحية سن التشريعات، وهي الملك والمجالس العامة، وعدم جواز انفراد أي منها بالتشريع(٨٦).
- يبدو أن مشاركة المجالس في إصدار التشريعات كان أمراً مستقراً لا يقبل المناقشة، لهذا لم يعمد الملك – حتى بعد الذي بدر من قبل مجلس (الطبن) – إلى أن يلغي دور المجالس في سن القوانين، ولم يقترح أن يكون الملك هو المصدر الوحيد للقانون، بل جعل الأمر موكولاً إلى الملك والمجالس(٨٧).

(٨٦) Ibid. PP.143-144.

(٨٧) Ibid. P. 145.

وتصدر التشريعات باسم الملك والهيئة التي أسهمت في سنه (مجلس المسود مثلاً)، نحو: "هكذا أمر وقرر وأصدر شهر يهرجب بن عوف عم ملك قتبان، ومسود قتبان، مجتمعين، ومعهم ممثلو الإداريين والعسكريين ..."(٨٨). وتذيَّل القوانين بتصديق الملك، ويوقع عليها رئيس المجلس الذي أسهم في إصدارها، أو يوقع عليها كل الحاضرين الاجتماع(٨٩).

وكان هناك حرص على إعلان التشريعات، ونشرها؛ ليتعرفها كل المخاطبين بها، ويتم ذلك من خلال تلاوة التشريعات للعامة، ومن خلال كتابتها على أحجار يتم نصبها في الأماكن العامة التي يوجد الناس فيها عادة، كالمعابد، والأسواق، وأبواب المدن، والوديان المطروقة(٩٠).

وإلى جانب سلطة التشريع العامة في الدولة كانت هناك سلطات تشريع محلية في القبائل والمدن تنظم بعض المسائل المتصلة بحياتها وأوضاعها الخاصة(٩١).

ثالثاً – السلطة القضائية:

أشارت النقوش إلى بعض أحوال القضاء في اليمن القديم، لكنها للأسف لا تحمل تفاصيل كثيرة في هذا الشأن، ولا تسمح إلا برسم ملامح عامة لحال السلطة القضائية في ذلك الوقت.

فهناك إشارات إلى وجود أشخاص كانت مهمتهم القضاء بين الناس في

---

(٨٨) **انظر النقشين:** RES 3566,3878

(٨٩) **انظر النقشين:** RES 3566,3878، و انظر د. جواد علي، "**أصول الحكم**"، ص٧٠.

(٩٠) **انظر:** نورة بنت عبد الله النعيم، (٢٠٠٠م)، **التشريعات في جنوب غرب الجزيرة العربية حتى نهاية دولة حمير**، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ص ص ١٥٨-١٦١؛ نعمان أحمد سعيد، (٢٠٠٤م)، **القوانين العربية القديمة في مملكتي قتبان والحضر**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص ٦٤؛ وانظر أيضاً: Grohmann, A., S. 127؛ وانظر النقوش:
RES 3689, 3691, 3692, 3693

(٩١) **انظر:** نورة النعيم، ص ١٢٩، وانظر النقشين المشار إليهما هناك.

مناطق معينة[٩٢]، وربما وجود هيئات قضائية[٩٣]، وقد وجدت نصوص تتضمن مصطلحات بمعنى (قاضي) (ذ م ر) ورئيس القضاة أو قاضي القضاة (ب ع ل/ س ذ م ر ت ن)[٩٤]. وهناك من الباحثين من يشير إلى أن القضاة كانوا جماعة متميزة لها وجود فاعل ومؤثر في الدولة، وأنهم كانوا يعتبرون من كبار رجال الدولة[٩٥].

والواضح من النقوش المتاحة حالياً أن مهمة القضاء مارستها الأجهزة التنفيذية، والمجالس، والمعبد أيضاً. فقد مارس الملك مهام قضائية[٩٦]، وربما كان الملك هيئة استئنافية للأحكام القضائية. كما أن المجالس العامة كان لها اختصاص قضائي[٩٧]، وكذلك المجالس المحلية[٩٨]، وقام الكبراء والسادة بمهام القضاء لدى شعوبهم[٩٩]، ومارست المعابد أيضاً اختصاصات قضائية[١٠٠].

ويبدو أن المجتمع في الممالك اليمنية القديمة كان قد تجاوز مرحلة الانتقام الفردي؛ فالدولة هي التي تتولى محاكمة الجناة وتوقيع العقوبة عليهم[١٠١].

ولم يستدل حتى الآن على وجود منشآت أو أماكن معينة خُصِّصت لعملية

---

(٩٢) **انظر النقشين:** RES 2848, 4691؛ وانظر هاني هياجنة، (٣٠/٨- ١/٩ ٢٠٠٤م)، "**صورة من القضاء في اليمن القديم في ضوء نقش حضرمي جديد**"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الخامس للحضارة اليمنية، صنعاء، ص ١٨.

(٩٣) **انظر النقش:** RES 2848

(٩٤) **انظر النقشين:** RES 2848,4691؛ وانظر نورة النعيم، ص ٣٠٢.

(٩٥) **انظر:** Grohmann, A., S. 131. Ryckmans, J. , **L'Institution monarchique,** P. 23.

(٩٦) **انظر:** النقوش: CIH 398 = Gl 1891, RES 3992, Ja 646, 712

(٩٧) **انظر:** جواد علي، **المفصل**، ج ٥، ص ٢٤٣؛ رودو كاناكيس، ص ١٣٥.

(٩٨) **انظر:** GL1553 = Ja 2855؛ وانظر نورة النعيم، ص ص ٢٤٨-٢٤٩.

(٩٩) **انظر:** النقش: Ja 669.

(١٠٠) **انظر:** أسمهان الجرو، **دراسات في التاريخ الحضاري لليمن القديم**، ص ١٦٥؛ نورة النعيم، ص ٣٠٤، وانظر النقشين:
Ja 2116, Gl 1574 = RES 4964.

(١٠١) **انظر:** جواد علي، **المفصل**، ج ٥، ص ٤٧٧. وانظر النقشين: RES 3878 = CIH 126, Ja 750

التقاضي كمحاكم. ويبدو أن دور الحكومة، والمباني الخاصة بالمجالس العامة والمحلية، والمعابد، والساحات في الأسواق وعلى أبواب المدن، كانت أماكن تتم فيها إجراءات التقاضي والمحاكمات(١٠٢).

والظاهر أنه كان هناك إمكانية لاستئناف الأحكام القضائية إلى هيئة قضائية أعلى أو إلى الملك أو المعبد(١٠٣).

وقد حفلت النقوش بالكثير من المصطلحات المتعلقة بالقضاء؛ حيث ورد لفظ (أ رخ ت) بمعنى: قضية، أو دعوى قضائية(١٠٤)، و (ت ق د م) بمعنى: قُدِّم لمحاكمة(١٠٥)، و (ث ف ط) بمعنى: قرار شرعي، أو حكم شرعي(١٠٦)، و (خ ر ج) بمعنى: رفع دعوى على أحد إلى القاضي(١٠٧)، و (د ف ق) بمعنى: ادعى على، أو لاحق قضائياً(١٠٨)، و (ذ م ر) بمعنى: رفع دعوى قضائية على أحد، أو بمعنى دعوى قضائية، أو قاض(١٠٩)، و (ف ت ح) بمعنى: دعوى، أو حُكم(١١٠)، و (م ح ك م) بمعنى: حُكم، أو تسوية نزاع، أو فصل في خصومة(١١١)، و (م ع ب ر) بمعنى: تحقيق قضائي(١١٢).

---

(١٠٢) **انظر:** جواد علي، المرجع السابق، ص ص ٤٧٦-٤٧٧، ٥٠٧؛ هاني هياجنة ، ص ١٨.

(١٠٣) **انظر:** النقوش: RES 2848, Ja 712, 696.

(١٠٤) **انظر: المعجم السبئي**، ص ٧، وانظر النقشين: RES 5992, Ja 669

(١٠٥) **المعجم السبئي**، ص ١٠٣، وانظر النقش: RES 4646

(١٠٦) المعجم السبئي، ص ١٥٠، وانظر النقش: Gl 452

(١٠٧) المعجم السبئي، ص ٦٢، وانظر النقوش: Gl 1891 = Ja 646, 712, CIH 398

(١٠٨) **المعجم السبئي**، ص ٣٥، وانظر النقش: RES 4964 = Gl 1574

(١٠٩) **المعجم السبئي**، ص ٣٩، وانظر النقوش:
Ja 2116, RES 4691, Gl 1574 = RES 4964, CIH 542, 962,963,978,Gl 1574.

(١١٠) **انظر: المعجم السبئي**، ص ٤٧، وانظر النقوش: Ja 285, 750, 2856, Gl 913,1563,3959؛ وانظر إبراهيم الصلوي، (١٩٨٩م)، "**أعلام يمنية قديمة مركبة**"، مجلة دراسات يمنية، ع ٣٨، ص ١٢٦–١٢٨.

(١١١) **المعجم السبئي**، ص ٦٧، وانظر النقش: Ja 576

(١١٢) المعجم السبئي، ص ١١، وانظر النقش: Ja 669

الفصل الثاني
التنظيم الإداري في اليمن القديم

ترتبط طبيعة التنظيم الإداري في أي دولة من الدول بشكل النظام السياسي في هذه الدولة. فالتنظيم الإداري يعكس – بالضرورة – صورة نظام الحكم وفلسفته في كيفية إدارة شؤون الدولة.

وفي الممالك اليمنية القديمة لا ريب في أن التنظيم الإداري الذي كان سائداً فيها قد جاء استجابة لظروف الواقع السياسي وحقائقه وطبيعة نظام الحكم القائم في ذلك الزمان.

وقد تبين لنا في الفصل الأول من هذه الدراسة أن نظام الحكم في اليمن القديم لم يكن ملكياً مطلقاً استأثر فيه الحاكم بكل السلطات والصلاحيات، بل نازعته في ذلك هيئات وجهات متعددة من مجالس عامة ومحلية، وربما المعبد أيضاً. وكانت للهيئات والأجهزة المحلية في القبائل والمدن صلاحيات واسعة، وقد انعكس ذلك على طبيعة التنظيم الإداري في تلك الدول؛ فإلى جانب دور الأجهزة المركزية للدولة كانت للسلطات المحلية أجهزتها الإدارية المحلية ذات الصلاحيات الكبيرة. وسنتناول التنظيم الإداري في اليمن القديم من خلال المبحثين التاليين:

- **المبحث الأول:** الإدارة المركزية.
- **المبحث الثاني:** الإدارة المحلية.

المبحث الأول
الإدارة المركزية

كان الملك هو رأس الدولة ورمزها، وصاحب السلطة العليا فيها، في أحوال السلم والحرب، ولا ريب أنه كان إلى جانبه جهاز إداري مناسب يساعده على تصريف أمور الدولة وإدارة شؤونها، ووفقاً لمعطيات الحضارة اليمنية القديمة

يمكن تصور أنه كان هناك تنظيم إداري مناسب وفعَّال وراق. ومع أن النصوص المكتشفة حتى الآن لم تَجُد علينا بتفاصيل التنظيم الإداري والدواوين التي كانت قائمة في الممالك اليمنية القديمة، فإن هناك إشارات إلى وجود دواوين(١١٣) ومجالس للحكم، وبعض الوظائف الإدارية المدنية والعسكرية، ونشير فيما يلي إلى بعض هذه الوظائف:

أولاً – الوظائف الإدارية المدنية:

تشير النقوش إلى بعض الوظائف التي كانت موجودة في الإدارة المركزية للدولة، ومنها:

١ – **(كبير)**: وهي درجة وظيفية تُمنح لذوي المناصب العليا والرفيعة في الدولة. ومن خلال النصوص العديدة التي وردت فيها لفظة (كبر) أو (كبير) يتبين أن أصحاب هذا اللقب أو هذه الدرجة الوظيفية شغلوا وظائف متعددة ومتباينة في طبيعتها ومهامها، لكن ما يجمع بينها أنها كانت دائماً وظائف رفيعة عليا، فقد يكون هذا الـ (كبر) هو كبير موظفي الملك، أو بمنزلة رئيس ديوان الملك(١١٤)، أو المشرف على ديوان من الدواوين، كالمشرف على أعمال الصرف والإنفاق على الجيش، أو المشرف على إدارة مزارع الملك(١١٥)، أو المشرف على (كبارة) الري(١١٦)، وقد يكون بمنزلة محافظ أو وال لمدينة حيث ورد (كبير صرواح)(١١٧)، و (كبير

(١١٣) **انظر:** Bafaqih, M. - Robin, C. (1979), , **"Inscriptions inédites de Yanbuq"**, Raydan, Vol. 2, PP. 33-34.

(١١٤) **انظر:** جواد علي، **المفصل**، ج ٥، ص ٢٧٥؛ رودو كاناكيس، ص ١٣٩.

(١١٥) **انظر:** جواد علي، المرجع السابق، ص ٢٧٥؛ "**أصول الحكم**"، ص ٦٣؛ Grohmann, A., S. 130.؛ وانظر النقوش: RES 3951, 4054, Gl 1571

(١١٦) **انظر النقش:** RES 2743

(١١٧) **انظر النقش:** RES 3951

حضرموت)[١١٨]، و(كبير تمنع)[١١٩]، و (كبير ددان)[١٢٠]، وقد يكون رئيس أو زعيم قبيلة أو شخصاً عيَّنه الملك مندوباً عنه ليشرف على تصريف أمور الحكم في قبيلة من القبائل[١٢١]، وأخيراً قد تعني (كبر) درجة من درجات رجال الدين[١٢٢].

٢ - **(القين):** القين مرتبة وظيفية من مراتب الوظائف العليا في الدولة، وهي دون مرتبة (كبير)[١٢٣]. وكان هذا اللقب يطلق على صاحب منصب رفيع في الهيئة الحاكمة التابعة للمكربين والملوك، وتعني وزيره أو وكيله أو أحد كبار موظفيه الإداريين[١٢٤]. وكان منهم أهل حظوة ونفوذ لدى الملك، تولوا مساعدة الملك في إدارة بعض الأعمال والنشاطات المحددة التي كان يسندها إليهم[١٢٥].

---

(١١٨) **انظرالنقش:** RES 3951 وانظر: جواد علي، **المفصل**، ج ٥، ص ٢٧٥؛ "**أصول الحكم**"، ص ٦٣؛ عبد الله حسن الشيبة، **دراسات في تاريخ اليمن القديم**، ص ٤٦، رودو كاناكيس، ص ١٣٩؛ Grohmann, A., S.130

(١١٩) **انظر النقش:** RES 3854

(١٢٠) **انظر النقش:** RES 3951

(١٢١) **انظر:** د. جواد علي، **المفصل**، ج ٥، ص ص ٢٧٥-٢٧٦؛ رودو كاناكيس، ص ١٣٨، **وانظر:**
Grohmann, A., S. 130, Ryckmans J., **L'Institution monarchique,** P. 25.
وقد جاء في المعجم السبئي أن (كبر) أو (كبير) تعني: صاحب المنصب الإداري الأعلى في شعب، **المعجم السبئي**، ص ٧٦. وانظر النقش: RES 3688

(١٢٢) **انظر:** جواد علي، **المفصل**، ج ٥، ص ٢٧٥؛ رودو كاناكيس، ص ١٣٨، Grohmann, A., S. 130.

(١٢٣) **انظر:** جواد علي، المرجع السابق، ص ٢٧٧؛ رودو كاناكيس، ص ١٤٠، وأيضاً: Grohman, A, S. 130 وانظر النقش: RES 2695.

(١٢٤) مطهر علي الإرياني، **نقوش مسندية وتعليقات**، ص ٢٩٢.

(١٢٥) جواد علي، **المفصل**، ج ٥، ص ٢٧٧.

وقد تولى أصحاب هذه المرتبة الوظيفية مهام متعددة؛ فكان منهم أمراء وممثلو الملك في المدن(١٢٦)، كما أن منهم من تولى وظائف عسكرية في قيادة الجيش أو توفير المؤن للجيش(١٢٧). ومنهم من تولى إدارة المعابد أو إدارة أملاك المعابد(١٢٨). وجاء في المعجم السبئي أن لقب (قين) يعني مسؤولاً إدارياً، أو وكيلاً(١٢٩).

٣ – **(قبت)**: جاء في النصوص السبئية لفظ (ق ب ت) التي تعني: نائب الملك، أو مندوباً عن الملك(١٣٠).

٤ – **(نحلت)**: هذا مسمى وظيفة جباية الضرائب، ويطلق على من يقوم بهذه الوظيفة ويتولى الإشراف على الموظفين الذين يتولون تحصيل الضرائب اسم (نحل)(١٣١). وهي من الوظائف الرفيعة في الدولة نظراً لأهمية عائدات الضرائب بوصفها مصدراً رئيسياً لمالية الدولة.

٥ – **(طبنو)**: وهم جماعة الموظفين الذين يتولون الإشراف على شؤون الري كما في دولة معين. وقد حظيت شؤون الري باهتمام كبير في الدول اليمنية القديمة، وعنيت الحكومات بسن قواعد وتشريعات تنظم شؤون الري، وقامت بتعيين موظفين ومراقبين يتولون مهمة الإشراف على هذه

---

(١٢٦) **انظر:** جواد علي، المرجع السابق، ص ٢٧٦؛ رودو كاناكيس، ص ١٣٩؛ Grohmann, A., S. 130

(١٢٧) **انظر:** جواد علي، المرجع السابق، ص ٢٧٧؛ "**أصول الحكم**"، ص ٦٤؛ Grohmann, A., S. 130.

(١٢٨) **انظر:** جواد علي، **المفصل**، ج ٥، ص ٢٧٧؛ Grohmann, A., S. 130.

(١٢٩) **المعجم السبئي**، ص ١١٢، وانظر:

Beeston, A. F. L. (1979), **" Some Features of Social Structure in Saba",** Studies in the History of Sources for the History of Arabia, Riyadh,Vol. 1, Part 1, P.117.

Koratayev, A., (1994), **"Some Trends of Evolution of the Sabaean Cultural-Political Area: from Clan Titles to Clan Names",** New Arabian Studies, Vol. 2, PP. 153-154.

(١٣٠) جواد علي، **المفصل**، ج ٥، ص ٢٧٩. وانظر النقش: Ja 619

(١٣١) **انظر:** جواد علي، المرجع السابق، ص ٢٨١.

الشؤون[١٣٢]. ولأهمية وظيفة مراقب الري فقد تولاها أحياناً موظفون بدرجة كبير[١٣٣].

ثانياً – الوظائف العسكرية:

أشارت النقوش إلى بعض الوظائف أو الرتب العسكرية في اليمن القديم، وإن كانت هذه النصوص لا تمنحنا تفاصيل كثيرة عن هيكلية الجيش وأوضاعه. ومن الوظائف العسكرية التي أشارت إليها النصوص:

١ – **(مقتوي):** وهو صاحب رتبة عسكرية رفيعة[١٣٤]، و(المقتوون) هم جماعة من مساعدي الملك وخيرة قادته العسكريين الذين إن لم يكونوا من فئة (الأقيال)، فهم على أغلب الظن من مرتبة تكافئها، ويوكل إليهم قيادة بعض قوات الدولة، وقد ينوبون عن الملك في بعض الأحيان في قيادة جيش المملكة الرسمي المسمى بـ (الخميس) أو مفرزات منه[١٣٥].

ويمكن أن يكون (للأقيال) و(الكبراء) قادة عسكريون بدرجة (مقتوي) كما يبدو من بعض النقوش[١٣٦].

---

(١٣٢) **انظر:** جواد علي، المرجع السابق، ص ٢٧٩؛ Grohmann, A., s. 131.

(١٣٣) **انظر النقش:** Mafry-Husn-Salih, Y.90.D.A.2

(١٣٤) **انظر:** جواد علي، "**أصول الحكم**"، ص ٦٧؛ Grohmann, A., S. 131.

(١٣٥) **انظر:** جواد علي، المرجع السابق، ص ٦٧؛ محمد عبد القادر بافقيه، **في العربية السعيدة**، ج ٢، ص ٨٩، ويشير د. بافقيه إلى أن لفظ (مقتوي) في أصل استخدامه ربما كان لا يتجاوز في معناه: المعاون، انظر الهامش رقم (١٤) في الصفحة نفسها والمرجع نفسه، وجاء في **المعجم السبئي** أن معنى مقتوي: خادم، أو نائب، أو مدبِّر عند ملك أو قيل أو قبيلة، أو أمير جند، ص ١٠٩. ويرى مطهر الإرياني أن أصل لفظ (مقتوي) ربما أتى من الجذر (ق و ي) من القوة، فيكون (المقتوي) هو المستقوى به، انظر: **نقوش مسندية**، ص ص ٢٩٥، ٤٧٨.

(١٣٦) **انظر النقوش:** إرياني رقم ٩، ٢٧، ٣٣، وانظر محمد عبد القادر بافقيه، "**نقش السوا النص والتاريخ**"، المنشور في:
Etudes Sud-Arabes, (1991), Recueil offert à Jaacques Ryckmans, Université Catholique de Louvian institut orientaliste, Louvain, P.37.

٢ – **(قسدن):** وهي درجة دون (المقتوي) في المرتبة[١٣٧]، ولم يكن حامل هذا اللقب عسكرياً محترفاً بالضرورة، فقد يكون من رؤساء العشائر أومن الوجهاء الذين يقودون أتباعهم في أثناء الحروب، وفي السلم يعودون إلى أعمالهم الاعتيادية كإدارة شؤون الأراضي أو زعامة عشائرهم[١٣٨].

٣ – **(قدم):** هو القائد والمقدم الذي يقود جزءاً أو كتيبة من الجيش[١٣٩]، وربما الذي يكون على مقدمة الجيش[١٤٠].

٤ – **(أسود):** وهو الضابط الذي يقود الجيش أو كتيبة منه[١٤١].

٥ – **(وازع):** الوازع هو لقب للقائد القبلي أو العسكري[١٤٢].

---

(١٣٧) جواد علي، "**أصول الحكم**"، ص ٦٨.

(١٣٨) جواد علي، **المفصل**، ج ٥، ص ٤٠٦.

(١٣٩) جواد علي، المرجع السابق، ص ٤٠٦؛ "**أصول الحكم**"، ص ٦٩، وانظر **المعجم السبئي**، ص ١٠٣، ومعجم الألفاظ الواردة في النقوش، الملحق بكتاب: **مختارات من النقوش اليمنية القديمة**، ص ٣٩٤، وانظر النقشين: ..Ry 506, Ja 547

(١٤٠) جواد علي، **المفصل**، ج ٥، ص ٤٠٦.

(١٤١) جواد علي، المرجع السابق، ص ص ٤٠٥-٤٠٦، وانظر النقش: .Ja 665

(١٤٢) **انظر: المعجم السبئي** ، ص ١٦٧. وقد فسَّر Jamme, A اللفظ (وازع) الوارد في النقوش: Ja 655,660,661,662,715 بأنه المسؤول أو القائد لقبيلة، مع أنه بدا في بعض هذه النقوش تولِّي (الوازع) مهام عسكرية كما في النقش Ja 662، انظر: Jamme, A., **Sabaean Inscriptions from Mahram Bilqis**, P.167. وربما يعزز الصفة العسكرية لحامل هذا اللقب ما تورده المعاجم العربية من معانٍ للفظة (وازع) حيث جاء في لسان العرب: والوازع في الحرب: الموكل بالصفوف، يزع من تقدم منهم بغير أمره، **لسان العرب**، مادة (وزع)، وفي القاموس المحيط: الوازع: هو من يدبر أمور الجيش، القاموس المحيط للفيروزآبادي، مادة: وزع، **وانظر** نبيل عبد الوهاب السروري، (٢٠٠٤م)، **الحياة العسكرية في دولة سبأ**، إصدارات جامعة صنعاء، ص ص ٢٧-٢٨.

المبحث الثاني
الإدارة المحلية

نشأت الممالك اليمنية القديمة من خلال اتحاد عدة شعوب (قبائل) طوعاً أو قسراً(١٤٣)، وفي الحالتين ظلت تلك القبائل الداخلة في الاتحاد محتفظة بكياناتها القبلية في إطار الدولة المركزية، وظل زعماء القبائل وسادتها ومن أوكل إليهم أمر قيادتها يتولون السلطة المحلية فيها وإدارة شؤونها باسم الملك والدولة المركزية، ولم تكن ظروف المنطقة الجغرافية وطبيعة تضاريسها تسمح بقيام دولة مركزية قوية(١٤٤)، كما هو الحال مثلاً في مصر في العهد الفرعوني.

ويمكن تشبيه الممالك اليمنية القديمة بالدول الفيدرالية في المفهوم السياسي والدستوري الحديث، حيث يتولى الملك وأجهزة الدولة المركزية: السلطة العليا، والمهام الرئيسية الكبرى المتعلقة بتماسك الدولة وبقاء كيانها، وإدارة علاقاتها الخارجية، وتحالفاتها مع الدول الأخرى، وإعلان الحرب ونحو ذلك؛ ويتولى زعماء القبائل وساداتها و(الكبراء) و(الأقيال) و(الأذواء) ونحوهم إدارة الشؤون المحلية باسم الملك وتحت قيادته.

وفي الفترات التي كانت تضعف فيها السلطة المركزية وتصبح غير قادرة على الوفاء بمهامها الأساسية تجاه قبائلها؛ فإن كثيراً من وظائف الدولة المركزية وصلاحياتها تؤول إلى السلطات القبلية والعشائرية، وهو ما حدث على سبيل المثال في فترة تفسخ الدولة السبئية مع نهاية الألف الأولى ق.م(١٤٥).

---

(١٤٣) **انظر:** Beeston, A. f. L., "Kingship in Ancient South Arabia", P. 259.

(١٤٤) أ. ج. لوندن، (١٩٩٠م)، "**المدينة والدولة في اليمن في الألف الأول ق.م**"، ترجمة عبد الله حسن الشيبة، مجلة الاجتهاد، بيروت، ع ٧، س ٢، ص ١٨.

(١٤٥) Koratayev, A., " Some Trends of Evolution of the Sabaean Cultural-Political Area", P. 153.
"Some General Trends and Factors of Evolution of North-East Yemen Socio- Political Systems in the Last Three Millennia". (2001), Raydan, vol. 7, 2001, P. 145.

وفي إطار هذا التصور لطبيعة السلطة في الممالك اليمنية القديمة الذي انعكس على شكل النظام الإداري؛ نشير فيما يلي إلى بعض المفاهيم والألقاب المعبرة عن نظم الإدارة المحلية في اليمن القديم.

١ – القيالة:

يمكن اعتبار مصطلح (القيالة)(١٤٦) هو المعبر بشكل واضح عن نظام الحكم المحلي أو الإدارة المحلية في الممالك اليمنية القديمة، حيث تمتع الزعماء المحليون الملقبون بـ (الأقيال) بسلطات واسعة، واستقلال ذاتي في إدارة شعوبهم (قبائلهم) في إطار الدولة المركزية(١٤٧). وهو نظام شبه إقطاعي، وليد

---

(١٤٦) ومصطلح (القيالة) اسم مصدر مشتق من لفظ (قيل) في اللغة اليمنية القديمة، وقد جاء في الموسوعة اليمنية: "(قيل) أو (قول) أو (مقول) مصطلح عُرف في تاريخ اليمن القديم وكان يطلق على من يقوم بتولي إدارة شؤون إقليم أو مخلاف أو مقاطعة، والجمع: (أقيال) و (أقوال) و (مقاول)" د. إبراهيم الصلوي، **الموسوعة اليمنية**، مؤسسة العفيف الثقافية، صنعاء، ط ٢، مادة: القيل، مج ٣، ص ٢٤٢٩. وجاء أيضاً: "ومن المرجح أن (قيل، مقول) و (أقيال، أقوال، مقاول) لغة ودلالة لم تعرف بغير اليمن، وهي مشتقة من الجذر (قول) بمعنى (تكلم، حاور، دافع) و (القيل) قد يعني: المتكلم، والمحاور، والمجادل، والمدافع، والنافذ القول والأمر". المرجع السابق نفسه، ص ٢٤٣٠. وجاء في لسان العرب: "والقول: القيل بلغة أهل اليمن، قال ابن سيده: المقول والقيل: الملك من ملوك حمير يقول ما شاء... وهو دون الملك الأعلى، والجمع: أقوال، وروي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه كتب لوائل بن حُجْر ولقومه: من رسول الله إلى الأقوال العباهلة، وفي رواية إلى الأقيال العباهلة، قال أبو عبيدة: والأقيال ملوك باليمن دون الملك الأعظم، واحدهم (قيل) يكون ملكاً على قومه ومخلافه ومحجره، وقال غيره: سمي الملك قيلاً لأنه إذا قال قولاً نفذ قوله" **لسان العرب**، مادة: قول.

(١٤٧) **انظر:** محمد عبد القادر بافقيه، **في العربية السعيدة**، ج ٢، ص٨٠، وانظر أيضاً: Lundin, A.G, **"Le Régime Citadin de L'Arabie du Sud AuxII^e -III^e SiIcles de NotreÈre",** P. 28.

الظروف الجغرافية وطبيعة تضاريس المنطقة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية(١٤٨).

ونظام (القيالة) وإن كان قد بدأ منحصراً في الهضبة الشمالية أول الأمر، إلا أنه أصبح معروفاً بعد ذلك في (حِمْيَر) وملحقات (قتبان) وربما عُرف في (حضرموت) أيضاً(١٤٩).

وقد ظل (الأقيال) يديرون شؤون أقاليمهم أو مقاطعاتهم (مَقْوَلَاتِهم)(١٥٠) باسم الملك ويخضعون لأوامره وسلطانه حينما تكون سلطة الملك والدولة المركزية قوية، ولكن عندما يستبين هؤلاء (الأقيال) ضعفاً ووهناً في الحكومة المركزية لا يتوانون عن الاستقلال بحكم (مقولاتهم) بعيداً عن سيطرة الحكومة المركزية ونفوذها، وقد يلقبون أنفسهم حينئذ بالملوك، وهو ما حدث في فترة تخلخل الدولة المركزية وتفسخها قبيل ظهور الإسلام، ويتضح ذلك من أن الرسول – صلى الله عليه وسلم – عمد إلى مخاطبة هؤلاء (الأقيال) وتوجيه رسائله إليهم على حدة، مما يدل على استقلال كل منهم في حكم منطقته في ذلك الحين(١٥١).

و(القيل) هو القائد العسكري لمقولته مثلما أن الملك هو القائد الأعلى

---

(١٤٨) **انظر:** محمد عبد القادر بافقيه، سبتمبر (١٩٨٣)م "**اليزنيون وخلفية الأحداث التي أدت إلى قيام وسقوط حكم الأحباش في اليمن قبل الإسلام**"، مجلة دراسات يمنية، صنعاء، ع ١٣، ص ٨٠؛ و"**موجز تاريخ اليمن قبل الإسلام**"، ص ٣١، وانظر أيضاً: Grohmann, A, S. 131.

(١٤٩) **انظر:** محمد عبد القادر بافقيه، "**موجز تاريخ اليمن قبل الإسلام**"، ص ص ٣٠-٣١، ويبدو أن د. بافقيه عاد ورجَّح أن ما عرفته حضرموت هو لقب (ذو)، انظر **في العربية السعيدة**، ج ٢، ص ٨٠.

(١٥٠) ورد مصطلح (مقولة) في المصادر العربية الإسلامية بمعنى: مقاطعة، ولكن لم ترد صراحة بهذه الصورة في النقوش المعروفة حتى الآن، انظر محمد عبد القادر بافقيه، **في العربية السعيدة**، ج ٢، ص ٨٤، هامش ٧.

(١٥١) إبراهيم الصلوي، (٢٠٠٣م)، **الموسوعة اليمنية**، مادة: القيل، مج ٣، ص ٢٤٢٩.

لجيش المملكة المسمى (الخميس)، وفي العصور الحِمْيَرِيَّة المتأخرة ظهرت عبارة (خميس قيلي) أيضاً[١٥٢].

وتحتكر (القيالة) الأسرة القوية في القبيلة وفق نظام وراثي يتم فيه إعداد الأبناء بشكل جيد للمهام التي سيضطلعون بها مستقبلاً، وقد تبين أن أبناء هذه الأسرة حينما يبلغون سناً معينة هي سن حمل السلاح يشتركون في أول معركة تلي بلوغهم ذلك السن، ويكون عليهم عندئذ إثبات جدارتهم[١٥٣]. وكان من عادة الملوك أن يبقى أبناؤهم في (المقولات) التي يأتون منها[١٥٤].

وهناك حالات من تدخل الملوك في شؤون (الأقيال) برزت على وجه الخصوص في فترات الحروب الطويلة في فترة ما بعد الميلاد، حيث كان الملك يقوم بضم (مقولة) إلى أخرى لأسباب تتعلق غالباً بالولاء للملك أو لظروف عسكرية[١٥٥]. وقد أثبتت النقوش إمكانية إحلال (قيل) محل (قيل) آخر، بتدخل من الملك[١٥٦].

٢ – الإذوائية:

الإذوائية من المصطلحات المعبرة عن الإدارة المحلية في اليمن القديم، يوازي مصطلح (القيالة)، وقد تداخل معه آخر الأمر[١٥٧]، والثابت أن اللقبين

---

(١٥٢) **انظر:** محمد عبد القادر بافقيه، "**اليزنيون وخلفية الأحداث**"، ص ٨٠.

(١٥٣) محمد عبد القادر بافقيه، (١٩٨١م)، "**هوامش على نقش عبدان الكبير**"، مجلة ريدان، ع ٤، ص ٣٢.

(١٥٤) **انظر:** محمد عبد القادر بافقيه ود. أحمد باطايع، (١٩٨٨م)، "**نقوش من الحد**"، مجلة ريدان، ع ٥، ص ٦٧.

(١٥٥) محمد عبد القادر بافقيه، "**اليزنيون وخلفية الأحداث**"، ص ٨١.

(١٥٦) **انظر:** محمد عبد القادر بافقيه، (١٩٩٤م)، **في العربية السعيدة**، ج ٢، ص ١٤٣؛ وانظر له أيضاً، "**محتوى نقش المعسال ٥**"، مجلة ريدان، ع ٦، ص ٥٧ وما بعدها.

(١٥٧) محمد عبد القادر بافقيه، (١٩٩٤م)، "**كرب إل وتر الأول والدولة الأولى في بلاد العرب**"، مجلة ريدان، ع٦، ص ٣٦.

تعايشا معاً منذ عصر ما قبل الميلاد(١٥٨)، ويصعب الجزم بأقدمية أحدهما على الآخر(١٥٩).

والإذوائية مشتقة من الـ "ذو" أي صاحب(١٦٠)، وربما أن لقب "ذو" يدل على أن الشخص المعني صاحب مكانة مرموقة في جماعته(١٦١)، وقد حمل لقب "ذو" زعماء أو أمراء الجماعات الصغيرة في المناطق التي لا تتسم بالاتساع، من قيعان وأودية صغيرة تتخلل الجبال الشاهقة، وإن كان بعض (الأذواء) قد حاولوا التوسع خارج هذا النطاق عندما تهيأت لهم الظروف الملائمة لذلك(١٦٢).

ولا نستطيع تحديد بداية ظهور مصطلح (الإذوائية)، ولكن يبدو أن لقب "ذو" وإن كان قد ظهر قبل الميلاد فإن شيوعه في النصف الشمالي من نجد اليمن لم يكن إلا مع مطلع القرن الرابع الميلادي ليحل محل (بن) القريب من معناه(١٦٣).

ويلاحظ أن معظم ألقاب (الإذوائية) – إن لم تكن كلها – ترتبط باسم موضع ينسب إليه الأذواء وأتباعهم، فذو ريدان مثلاً هو في الأصل لقب صاحب القصر المسمى (ريدان) في (ظفار) حاضرة حِمْيَر(١٦٤).

---

(١٥٨) محمد عبد القادر بافقيه، **في العربية السعيدة**، ج ٢، ص ٧٤.

(١٥٩) محمد عبد القادر بافقيه، (١٩٨٨م)، "**مملكة مأذن شواهد وفرضيات**"، مجلة دراسات يمنية، ع ٣٤، ص ٢٦.

(١٦٠) محمد عبد القدر بافقيه، المرجع السابق، ص ٢٦، عبد الله حسن الشيبة، "**أقول الحضارة اليمنية**"، ص ٩.

(١٦١) Beeston, A. F. L. (1978), **"Epigraphic South Arabian Nomenclature"**, Raydan, Vol. 1, PP.15-16.

(١٦٢) محمد عبد القادر بافقيه، **في العربية السعيدة**، ج٢، ص ٧٨.

(١٦٣) محمد عبد القادر بافقيه، المرجع السابق، ص ص ٧٤، ٧٦، ٨٢.

(١٦٤) محمد عبد القادر بافقيه، المرجع السابق، ص ٧٩، وقارن عبد الله الشيبة، "**أقول الحضارة اليمنية**"، ص ٩.

٣ – المخاليف:

تشير المصادر العربية الإسلامية إلى تقسيم اليمن إلى (مخاليف)، ولكن لم تذكر أي من هذه المصادر أصل نشأة هذه التسمية وتاريخها.

وعلى الرغم من أن ما هو متاح حتى الآن من النقوش لا تتحدث عن هذه التسمية بهذه الصيغة (مخلاف)، فإن هناك بعض النقوش تشير إلى لفظتين قد تكون لهما صلة بالجذر الذي اشتق منه مصطلح (مخلاف)، وهاتان اللفظتان هما (خليفة) و (استخلف) كما في النقش CIH 541 والنقش Ry 506[١٦٥].

ويبدو أن مصطلح (مخلاف) هو مصطلح خاص بالتقسيم الإداري في اليمن القديم، ولم يستخدم في مكان آخر غيره، وأن هذا المصطلح ظهر في العصور المتأخرة بعد عصور (التبابعة) الحِمْيَريين، حيث قسمت اليمن إلى (مخاليف) استخلف الملك على كل منها نائباً له (خليفة)، وربما كان ذلك امتداداً لنظام (القيالة) بمعناه الواسع[١٦٦]. وجاء في لسان العرب: "المخلاف: وهو عند أهل اليمن واحد المخاليف، وهي كُورُها، ولكل مخلاف منها اسم يعرف به، وهي كالرستاق. قال ابن بري: المخاليف لأهل اليمن كالأجناد لأهل الشام، والكور لأهل العراق، والرساتيق لأهل الجبال"[١٦٧].

٤ – المحرج:

المحرج لقب من ألقاب الإمارة والرئاسة والإدارة المحلية في اليمن القديم، وقد فُسِّر (محرج) بأنه ربما يعني شيخ القبيلة وكبير العشيرة[١٦٨]، وجاء في المعجم السبئي أن (محرج) معناه صاحب سلطة أو صاحب ولاية[١٦٩]، وقد جاءت لفظتا (قول) و (محرج) لقباً مزدوجاً لشخص في أحد النقوش[١٧٠].

---

(١٦٥) **انظر:** محمد عبد القادر بافقيه، المرجع السابق، ص ٨٨، وانظر **المعجم السبئي**، ص ٦٠.

(١٦٦) محمد عبد القادر بافقيه، المرجع السابق، ص ص ٨٧-٨٨.

(١٦٧) لسان العرب، مادة: خلف.

(١٦٨) محمد عبد القادر بافقيه، **في العربية السعيدة**، ج ٢، ص ص ٩١-٩٢.

(١٦٩) **انظر: المعجم السبئي**، ص ٧٠.

(١٧٠) **انظر:** محمد عبد القادر بافقيه، "**نقش السوا النص والتاريخ**"، ص ص ٣٧-٣٨، وانظر النقش: CIH 648.

٥ – العاقب:

من ألقاب الموظفين الإداريين المحليين في اليمن القديم لقب (العاقب). وجاء في المعجم السبئي أن معنى (عاقب): والٍ، أو عامل، أو قائد(١٧١). وجاء في لسان العرب "العاقب: الذي دون السيد، وقيل الذي يخلفه، وفي الحديث: قدم على النبي – صلى الله عليه وسلم –، نصارى نجران، السيد والعاقب، فالعاقب من يخلف السيد بعده»(١٧٢). والظاهر أن لقب (العاقب) كان يطلق على حاكم منطقة ما ممثلاً عن الملك، أي باعتباره (عاقباً) للملك في هذه المنطقة، بمعنى الإنابة والاستخلاف(١٧٣)، وربما أن (العاقب) كان يتولى إدارة شؤون مدينة وشؤون المناطق المتصلة بها، كما هو حال عاقب (قنا) الميناء الحضرمي(١٧٤).

وكان (العاقب) في العصور القديمة يُختار في الغالب من إحدى الأسر ذات النفوذ؛ ليقوم بإدارة منطقة ما، خاصة في الظروف الحرجة، ولا يبدو أن هذا المنصب كان متوارثاً بالضرورة(١٧٥).

وأقدم عاقب معروف في النقوش المنشورة حتى الآن هو الذي كان يتولى في إحدى مناطق (الجوف) مهمة تجنيد المقاتلين وإرسالهم إلى مأرب للاشتراك في حرب طويلة كانت دائرة بين سبأ وقتبان، وقد عاد هذا العاقب إلى مأرب حين حل السلام بين الطرفين(١٧٦)، وظل لقب (عاقب) حاضراً حتى صدر الإسلام، حيث ذُكر (العاقب) بوصفه أحد كبار رجال نجران الذين وفدوا على الرسول – صلى الله عليه وسلم – في مدينته(١٧٧).

---

(١٧١) المعجم السبئي، ص ١٨.

(١٧٢) **لسان العرب**، مادة: عقب.

(١٧٣) مطهر الإرياني، **نقوش مسندية**، ص ٤٠٦، وانظر النقش: إرياني ٧١.

(١٧٤) النقش: CIH 738، وانظر محمد عبد القادر بافقيه، **في العربية السعيدة**، ج ٢، ص ٩٣.

(١٧٥) محمد عبد القادر بافقيه، المرجع السابق، ص ٩٣.

(١٧٦) محمد عبد القادر بافقيه، المرجع السابق، ص ٩٤، وانظر النقش: Ja 550.

(١٧٧) **انظر**: مطهر الإرياني، **نقوش مسندية**، ص ٤٠٦.

الخاتمة

الملمح البارز الذي بدا لنا من خلال دراستنا لنظام الحكم في اليمن القديم يتمثل في: رسوخ مبدأ المشاركة الاجتماعية في السلطة، وعدم انفراد الحكام بكل السلطات؛ وهو ما ظهر واضحاً في الحضور القوي للعديد من القوى الاجتماعية في مواقع اتخاذ القرار، وإدارة شؤون الدولة؛ من خلال المجالس العامة والمحلية. ولقد حاولنا إيجاد تفسير لهذه الظاهرة بالنظر إلى طبيعة قيام الدول اليمنية القديمة على أساس اتحاد عدة شعوب (قبائل) في صورة أقرب إلى الصيغة الفدرالية المعروفة في المفاهيم الدستورية الحديثة، حيث احتفظت القبائل لنفسها بصلاحيات واسعة في الحكم المحلي، وشاركت أيضاً في السلطة المركزية من خلال المجالس العامة. وحاولنا أيضاً تفسير ذلك بالنظر إلى طبيعة تضاريس المنطقة، وبالنظر إلى مقتضيات حالة التنافس بين ممالك متجاورة، وأخيراً أرجعنا ذلك إلى عدم وجود عقيدة تأليه الحكام وإضفاء القداسة على تصرفاتهم.

ونعتقد أن هذا الملمح يمثل الفكرة المحورية التي تشكِّل مفتاح فهم طبيعة نظام الحكم في اليمن القديم، والتي تُيسِّر لنا معرفة طبيعة سلطات الدولة واختصاصاتها، وتَفهُّم بعض الآراء التي تناولت بعض المسائل المتعلقة بنظام الحكم، نحو: مسألة وجود نظام للتعاقب على السلطة بين القبائل في بعض الممالك، أو وجود نظام لتنصيب الحاكم بالاختيار في بعض الفترات، وفق ما ذُكر عن المثَامِنة الحميريين أو المعَاشِرة السبئيين، ووجود نوع من المشروعية الدستورية في ممارسة سلطات الدولة لمهامها على النحو الذي بدا واضحاً في تحديد سلطة التشريع من خلال النص المعروف بالدستور القتباني.

وفي إطار الفكرة المحورية هذه يمكن تفهُّم طبيعة التنظيم الإداري في اليمن القديم، الذي جاء منسجماً مع طبيعة نظام الحكم، ومستجيباً للظروف التي أنتجته، على النحو الذي أشرنا إليه آنفاً. حيث قام النظام الإداري على أساس منح صلاحيات واسعة لأجهزة الحكم المحلي في إطار التبعية للملك والدولة

المركزية، ونعتقد أنه كان نظاماً فعَّالاً ومناسباً، ومحققاً لمصلحة الحكام والقبائل المنضوية في الدولة في آن.

وأخيراً فإننا نعتقد أن المواقع الأثرية اليمنية لا تزال حبلى بالكثير من موارد النصوص التي تنتظر جهداً كبيراً للكشف عنها ودراستها من قبل المتخصصين في الآثار والتاريخ اليمني القديم؛ الأمر الذي سيمكن الباحثين في تاريخ القانون وفلسفته من جمعها وتحليلها بما يمكن أن يسهم في إلقاء مزيد من الضوء على كثير من المسائل التي تناولتها هذه الدراسة.

شرح رموز النقوش:(*)

إرياني	النقوش التي نشرها الأستاذ مطهر الإرياني
CIH	مدونة النقوش السامية: Corpus Inscriptionum Semiticarum, para quatra: Inscriptions Himyariticas et Sabaes.
Gl	النقوش التي جمعها المستشرق النمساوي إدوارد جلازر GlaserE
	نقوش جمعها ونشرها الأستاذ البرت جام Jamme, A. Ja
Mafray	Mission Archeologique Francaise en Repablique du Yemen النقوش المجمعة بواسطة البعثة الفرنسية في اليمن
RES	مدونة الكتابة السامية المعروفة باسم ريبرتوارRepertoire d'Epigraohie Semitique
Ry	النقوش المنشورة بواسطة الأستاذ جونز ريكمانز Ryckmans, G.

(*) المراجع الرئيسية للنقوش وترجماتها الواردة في هذه الدراسة، هي:

- نقوش مسندية وتعليقات للأستاذ مطهر الإرياني.
- ملحق كتاب: التشريعات في جنوب غرب الجزيرة العربية حتى نهاية دولة حمير، نورة بنت عبد الله النعيم.
- Jamme, A., Sabaean Inscriptions from Mahram Bilqis (Marib).

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

أ – الكتب:

- أ. ج. لوندين، (٢٠٠٤م)، دولة مكربي سبأ، ترجمة قائد محمد طربوش، إصدارات جامعة عدن، ط ١.
- أسمهان سعيد الجرو، (٢٠٠٢م)، موجز التاريخ السياسي لجنوب الجزيرة العربية (اليمن القديم)، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، ط ١.
- ـــــــــــ (٢٠٠٣م)، دراسات في التاريخ الحضاري لليمن القديم، دار الكتاب الحديث، القاهرة.
- بيستون، أ. ف. وجاك ريكمانز، محمد الغول، والتر مولر، (١٩٨٢م)، المعجم السبئي (معجم باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية)، منشورات جامعة صنعاء، ودار نشريات بيترز، لوفان الجديدة، ومكتبة لبنان، بيروت.
- جواد علي، (١٩٧٠م)، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار العلم للملايين، بيروت، ومكتبة النهضة، بغداد، ط ١، ج ٢، ٥.
- الحسن بن أحمد الهمداني، (١٩٨٦م)، الإكليل، ج ٢، حققه محمد بن علي الأكوع، منشورات المدينة، بيروت، ط ٣.
- سبتينو موسكاتي، (١٩٨٦م)، الحضارات السامية القديمة، ترجمة السيد يعقوب بكر، دار الرقي، بيروت.
- عبد الرضا الطعان، (١٩٨٦م)، الفكر السياسي في العراق القديم، ج ١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط ٢.
- عبد الله حسن الشيبة، (٢٠٠٠م)، دراسات في تاريخ اليمن القديم، مكتبة الوعي الثوري، تعز، ط ١.

- عمر بن يوسف بن رسول، (١٩٨٥م)، طرفة الأصحاب في معرفة الأنساب، حققه ك. و. سترستين، منشورات المدينة، بيروت، ط ٢.
- كلاوس شيبمان، (٢٠٠٢م)، تاريخ الممالك القديمة في جنوبي الجزيرة العربية، ترجمة فاروق إسماعيل، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء٢٠٠٢م.
- مجموعة من المؤلفين، (٢٠٠٣م)، الموسوعة اليمنية، مؤسسة العفيف الثقافية، ط ٢، صنعاء.
- محمد عبد القادر بافقيه، (١٩٦٧م)، آثار ونقوش العقلة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.
- ـــــــــــ (١٩٨٥م)، تاريخ اليمن القديم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- ـــــــــــ (١٩٨٧م)، في العربية السعيدة، ج ١، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء.
- ـــــــــــ (١٩٩٣م)، في العربية السعيدة، ج ٢، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء.
- مطهر علي الإرياني، (١٩٩٠م)، نقوش مسندية وتعليقات، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ط ٢.
- منذرعبد الكريم البكر، بدون مكان نشر أو تاريخ. دراسات في تاريخ العرب قبل الإسلام (تاريخ الدول الجنوبية في اليمن).
- نبيل عبد الوهاب عبد الغني السروري، (٢٠٠٤م)، الحياة العسكرية في دولة سبأ، إصدارات جامعة صنعاء.
- نشوان الحميري، (١٩٨٥م)، ملوك حمير وأقيال اليمن (قصيدة نشوان بن سعيد الحميري) وشرحها المسمى (خلاصة السيرة الجامعة لعجائب أخبار الملوك التبابعة) لمؤلف مجهول، تحقيق: علي بن إسماعيل المؤيد وإسماعيل أحمد الجرافي، دار الكلمة، صنعاء، ط ٢.

- نعمان أحمد سعيد، (٢٠٠٤م)، القوانين العربية القديمة في مملكتي قتبان والحضر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- نورة بنت عبد الله النعيم، (٢٠٠٠م)، التشريعات في جنوب غرب الجزيرة العربية حتى نهاية دولة حمير، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.
- يوسف محمد عبد الله، (١٩٩٠م)، أوارق في تاريخ اليمن وآثاره، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط ٢.

ب – فصل في كتاب:

- محمد عبد القادر بافقيه، (١٩٨٥م)، "موجز تاريخ اليمن قبل الإسلام"، الفصل الأول من كتاب: مختارات من النقوش اليمنية القديمة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة الثقافة، تونس.
- ـــــــــــ، "نقش السوا النص والتاريخ"، المنشور باللغة العربية في: Études Sud-Arabes. (1991), Recueil offert à Jaacques Ryckmans, Université Catholique de Louvian Institut Orientaliste, Louvain.
- نيكولوس رودو كاناكيس، (١٩٥٨م)، "الحياة العامة للدول العربية الجنوبية" (الفصل الثالث من كتاب: التاريخ العربي القديم) ترجمة فؤاد حسنين علي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

جـ – البحوث والمقالات:

- أ. ج. لوندين، (١٩٨١م)، "مبادئ وراثة العرش في اليمن القديم"، مجلة ريدان، ع ٤.
- ـــــــــــ (١٩٨٧م)، "تطور نظام الدولة السبئية"، ترجمة أبو بكر السقاف، مجلة اليمن الجديد، صنعاء، س ٦، ع ١.
- ـــــــــــ (١٩٩٠م)، "المدينة والدولة في اليمن في الألف الأول

ق.م"، ترجمة عبد الله حسن الشيبة، مجلة الاجتهاد، بيروت، ع ٧، السنة الثانية.

- إبراهيم الصلوي، (١٩٨٩م)، "أعلام يمنية قديمة مركبة"، مجلة دراسات يمنية، صنعاء، ع ٣٨.
- ـــــــــــ (١٩٩٦م)، "نقش جديد من وادي ورور"، مجلة كلية الآداب، جامعة صنعاء، ع ١٩.
- أسمهان سعيد الجرو، (٢٠٠٠م)، "المبدأ الأخلاقي لحقوق الإنسان في الديانة اليمنية القديمة"، مجلة سبأ الصادرة عن جامعة عدن، ع ٩.
- جاك ريكمانز، (١٩٨٧م)، "حضارة اليمن قبل الإسلام"، ترجمة علي محمد زيد، مجلة دراسات يمنية، صنعاء، ع ٢٨.
- جواد علي (١٩٨٠م)، "أصول الحكم عند العرب الجنوبيين"، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ٣١، ج ٢.
- حمود محمد جعفر السقاف، (١٩٩٤م)، "أول نقش يذكر مكرب أوسان"، مجلة ريدان، ع ٦.
- محمد عبد القادر بافقيه، (١٩٨١م)، "هوامش على نقش عبدان الكبير"، مجلة ريدان (حولية الآثار والنقوش اليمنية القديمة، الصادرة عن المركز اليمني للأبحاث الثقافية والآثار والمتاحف، عدن، ثم عن مؤسسة ريدان للدراسات الأثرية والنقشية)، ع ٤.
- ـــــــــــ (١٩٨٣م)، "اليزنيون وخلفية الأحداث التي أدت إلى قيام وسقوط حكم الأحباش في اليمن قبل الإسلام"، مجلة دراسات يمنية، صنعاء، ع ١٣.
- ـــــــــــ (١٩٨٨م)، "مملكة مأذن، شواهد وفرضيات"، مجلة دراسات يمنية، صنعاء، ع ٣٤.
- ـــــــــــ وأحمد باطايع، (١٩٨٨م)، "نقوش من الحد"، مجلة ريدان، ع ٥.

- ـــــــــــ (١٩٩٠م)، "التكامل والوحدة في العربية السعيدة" (ندوة)، مجلة المنارة الصادرة عن اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، فرع عدن، ع ٦.
- ـــــــــــ (١٩٩٤م)، "كرب إل وتر الأول والدولة الأولى في بلاد العرب"، مجلة ريدان، ع ٦.
- هاني هياجنة، (٢٠٠٤م)، "صورة من القضاء في اليمن القديم في ضوء نقش حضرمي جديد"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الخامس للحضارة اليمنية، صنعاء.

ثانياً – المراجع الأجنبية :

أ – الكتب:

- Grohmann, A. (1963), Kulturgeschichte des Alten Orients, Dritter Abschnitt Vierter Unterabschnitt, Arabien, C. H. Beck, sche Verlagsbuchhandlung, München.
- Jamme, A., Sabaean Inscriptions from Mahram Bilqis (Marib), Baltimore, the Johns Hopkins Press, 1962.
- Pirenne, J. (1956), Paléographie des inscriptions Sud-Arabes, Tome^2, Brussel.
- Ryckmans, J. (1951), L'Institution monarchique en Arabie Meridionale avant L'Islam (Ma^{c}in et Saba), Louvian, Université de Louvian.
- Strabo, Geograbhy, Trans. H.L. Jones, the Loep Classical Library, London, 2000, Book16.

ب – الأبحاث والمقالات:

- Bafaqih, M. - Robin, C. (1979), ''Inscriptions inédites de Yanbuq'', Raydan, Journal of Ancient Yemeni Antiquities and Epigraphy, The Yemeni Centre for Cultural and Archaeological Research, Aden, Vol. 2.

- Beston, A. F. L. (1972), ''Kingship in Ancient South Arabia'', Journal of the Economic and Social History of the Orient, Leiden, Vol. XV, Part [222].
- _____ '' Theocracy in the Sayhad Culture'' (1977), Proceedings of the Seminar for Arabian Studies, London,Vol.7.
- _____ ''Epigraphic South Arabian Nomenclature'' (1978), Raydan, Vol. 1.
- _____ ''Some Features of Social Structure in Saba'' (1979), Studies in the History of Sources for the History of Arabia, Riyadh, Vol.1, Part 1.
- Koratayev, A. (1994), ''Some Trends of Evolution of the Sabaean Cultural-Political Area: from Clan Titles to Clan Names'', New Arabian Studies, University of Exeter Press, Vol.2.
- _____ ''A Socio-Political Conflict in the Qatabanian Kingdom? (A Preliminary Re-Interpretation of the Qatabanic Inscription RES, 3566).'' (1997), Proceedings of the Seminar for Arabian Studies London,vol.27.
- _____ ''Some general Trends and Factors of Evolution of North-East Yemen Socio-Political Systems in the Last Three Millennia'', Raydan, vol.7, 2001.
- Lundin, A. G. (1973), ''Le régime citadin de L'Arabie du Sud Aux [22e] - [222e] Siècles de notre ére'', Proceedings of the Seminar for Arabian Studies, London, Vol. 3.
- Ryckmans, J. (1971), ''Some Recent Views on the Public Institutions of Saba (Ancient South Arabia)'', Proceedings of the Seminar for Arabian Studies, London, Vol.1-3.